إجابة السائل
في تلخيص مخالفات علي الحلبي
والرد عليه
في الأصول والمسائل

كتبه
أبو معاذ رائد آل طاهر

إجابة السائل في تلخيص مخالفات علي الحلبي والرد عليه في الأصول والمسائل

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شــرور أنفســنا ومن ســيئات أعمالنــا، من يهــده الله فلا مضل لــه، ومن

يضلل فلا هادي له، وأشـهد أن لا إله إلا الله وحـده لا شـريك لـه، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـوا اتَّقُـوا اللَّهَ حَـقَّ تُقَاتِـهِ وَلا تَمُـوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُـوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِـدَةٍ وَخَلَـقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَـالاً كَثِـيراً وَنِسَـاءً وَاتَّقُـوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـوا اتَّقُـوا اللَّهَ وَقُولُـوا قَـوْلاً سَـدِيداً يُصْـلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً}
أما بعد؛ فإنَّ خـير الكلام كلام الله عـزَّ وجـلَّ، وخـير الهـدي هـدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمـور محـدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.
فقـد سـألني أحـد الإخـوة السـلفيين أن أكتب ملخصـاً في بيـان مخالفات علي الحلبي لمنهج السلف الصالح، فكنتُ أتعـذَّر بضـيق الوقت أولاً، وأذكر له بأنَّ العلماء والمشايخ وطلبة العلم كتبوا في ذلك عدة كتب ورسائل ومقالات وبيانات، هـذا مـا عـدا الأشـرطة الصـوتية والمجـالس المسـجَّلة في بيـان حقيقـة علي الحلـبي وانحرافاتـه، وهـذه الكتابـات والأشـرطة موجـودة منتشـرة، لكنَّ السائل ذكر ضرورة أن يكون لهذه الردود ملخص يجمـع فيـه أهم الأصـول والمسـائل الـتي خـالف فيهـا علي الحلـبي، ويكـون هـذا الملخص بعبـارة مـوجزة من صـريح قولـه الموثَّق عنه، ثم الـرد عليه، لأنَّ جملة من الشباب السلفي الذي يريد أن يعرف حقيقـة الخلاف معه يتعسَّـر عليـه أو يتعـذَّر بصـعوبة متابعـة هـذه الـردود والإطلاع عليها، فوجدتُ أنَّ إجابة طلبه بعـد هـذا التوضـيح متعينٌ، والله الموفِّق.

*** علي الحلبي يقرُّ بنفسه أنه تغير:**

قـال علي الحلـبي في [مقطـع مسـجل بصـوته]: ((باللـه عليكم انظروا وقارنوا بين الرفق الذي وفَّقنا الله عز وجل إليه في هـذه الفـترة الأخـيرة!؛ بعـد أن غصـنا وكـدنا نغـرق في الغلـو والتعنت وشيء من الشدة!!، نقول هذا، ونعـترف بـه، ولا نسـتكبر في أن نعتذر منه، وأن نرجع عنه، ووالله كما ظهر لنـا أنَّ هـذا ليس على الحـق!!، لـو ظهـر أنَّ هـذا الـذي نحن فيـه الآن ليس على الحـق لتركناه أيضـاً بـدون أي إشـكال)). اسـتمع إلى المقطـع من خلال هذا الرابط الصوتي:

[https://www.box.com/s/fdcdeb69e1633400fa00].

فالحلبي يصف مواقفه القديمة الحازمة ضد أهل البـدع والحزبيـة والدعوات المنحرفة والأفكار الدخيلة بأنها غلـو وتعنت وشـدة، ثم يعتذر من ذلك، ويصرِّح بـالرجوع عن منهجـه القـديم بـدعوى أنـه ظهر له أنـه لم يكن على الحـق!!!، وكمـا يقـال: الاعـتراف سـيد الأدلة، فلا يحق لأحد بعد هذا الاعتراف الصريح أن يعتـذر للحلـبي في مواقفـه الجديـدة المخزيـة ويسـتدل لـه بمواقفـه القديمـة أو يـذهب يبحث في إرشـيفه القـديم ثم يقـول: أليس الحلـبي يبـدِّع فلانــاً وفلانــاً؟!، أو يقــول: موقفــه من الحزبــيين والتكفــيريين والسياســيين كــذا وكــذا!، أو يقــول: قولــه في وحــدة الأديــان والتقريب بين الطوائف والجمع بين الأحزاب والمناهج كـذا وكـذا، لا يُمكن أن يقبل مثل هذا الاستدلال والاعتـذار بعـد ذلـك الرجـوع والاعتراف.

1- الثناء على رسالة عمان الداعيـة إلى وحـدة الأديـان وحرية العبادة:

لقد أثنى الحلبي على رسالة عمـان بقولـه: ((فَالشُّـكْرُ كُلُّه مُوَجَّهٌ لِمَلِيكِنا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ فَضْـلًا وَبِـرَّاً فِي رِعايَتِـهِ، وَحِياطَتِـهِ،

وَسَهَرِهِ، وَحَدَبِه، وَحرصه، وحِراسَتِه، وَما رِسالَةُ عَمَّان السَّبَّاقَةُ فِي شَرْحِ رِسالَةِ الإِسْلام الحَق الوسطيّة، الَّتي أَطْلَقَها حَفِظَهُ اللَّه وَرَعاه قَبْلَ أَكْثَر مِن عام إلا دَليلًا قَوِيًا، وَبُرْهانًا جَلِيًا عَلَى: عِزَّتِهِ بِهَذا الدِّين وَصَفائِهِ، وَاعْتِزازِهِ بِجَمالِهِ وَنَقائِه، وَحِرْصِهِ عَلى تَقَدُّمِهِ وَبَقائِه؛ مِما يَسْتَدْعِي لُزُومَ طاعَتِهِ بِالحَقِّ المَأْلُوف، وَوُجوبَ التِزامِ أَمْرِهِ بِالبِرِّ وَالمَعْرُوف))، وأقرَّ بهذا الثناء في أكثر من مرة، ودافع عن محتوى الرسالة بأساليب ملتوية ومعاذيير متعسِّفة، وفتح الباب لحزبه في الانتصار لها ومعاداة مَنْ يعترض عليها أو ينتقدها بكلمة!؛ والغريب أنه صرَّح بنفسه أنَّ رسالة عمان أصبحت مادة مفروضة في المدارس والمعاهد والجامعات الأردنية!، ويعقد من أجلها الندوات والمؤتمرات والدورات وحلقات المساجد!.

ومَنْ اطلع على هذه الرسالة وجدها تدعو في أدنى حالاتها إلى: التسامح الديني والتعايش السلمي بين الأديان!، والدعوة إلى تحقيق الإخوة الإنسانية ووحدة الجنس البشري!، وإلى احترام الكتب السماوية (المحرَّفة)!، وإلى تكريم الإنسان دون النظر إلى دينه!، وإلى الاجتماع على القواسم المشتركة بين الأديان!، وإلى تعطيل جهاد الطلب!، وإلى حرية الفكر والعبادة!، وإلى العمل بمبدأ الديمقراطية والقوانين الوضعية الأممية، انظر (الموقع الرسمي لرسالة عمان):

http://ammanmessage.com/index.php?option=com_content&task=view&id=16&Itemid=30&lang=ar

وأما ثناء الحلبي على الرسالة وإشادته بها فقد ذكر ذلك في خطبة بين يدي ملك الأردن، ثم سطر ذلك بعد في ثلاثة كتب مطبوعة منشورة له!: [حدث تفجيرات عمان]، و[صد العدوان عن عمان]، و[الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصحفية]، وكذلك أثنى عليها مجدداً بعد أن ردَّ عليه السلفيون

في مقـال لـه بعنـوان [مهاتفـة من بلاد الحـرمين]، قـال فيـه عن الرسالة: ((رسالة عمّان" شَرحٌ مُوجزٌ وعامّ، وبعِباراتٍ لطيفةٍ غير عَسِرَة؛ تُبَيِّنُ شمائلَ الإسلام، وخِصـالَه العِظـام؛ دَفَـعَ إلى كتابتِهـا الواقعُ المرُّ الذي يعيشُهُ الإسلام والمُسلمون في ظِـلِّ المتغيِّرات العالميَّة الكثيرة)).
وقد قام أحد أنصار الحلبي الكبار وهـو المـدعو (عمـر البطـوش) بشرح رسالة عمان في كتاب سماه [إعانة اللهفان بشرح رسـالة عمـان]!، وشـرحها أيضـاً في أكـثر من سـتين حلقـة عـبر [قنـاة الصناعية الدولية]!!، وقد أشار هذا الدعي إلى ذلك في مقـال لـه منشور في منتديات الحلبي وحزبـه بعنـوان [رسـالة عمـان حجـة وبرهان ونقضٌ لِبُهتان].
والحلـبي لم يـتراجع حـتى السـاعة عن الثنـاء والنصـرة لرسـالة عمان، وأما دعـواه بأنـه يُكفِّر مَنْ يـدعو إلى وحـدة الأديـان، وقـد ظنَّ بعض الجهلة أنه بهذا قد تراجع وتاب!، فهذه من ألاعيبه التي لا ينخـدع بهـا السـلفي البصـير، لأنَّ الخلاف معـه في: ثنائـه على رسالة عمان والانتصار لها في عدة مقالات!!، وهـذا مـا لم يرجـع عنه حتى الساعة!.
وبعد أن تكلَّم ثلاثة من كبار علماء هـذا الزمـان (سـماحة المفـتي الشـيخ عبـدالعزيز آل الشـيخ، والعلامـة الشـيخ صـالح الفـوزان، والعلامـة الشـيخ عبدالمحسـن العبـاد حفظهم اللـه تعـالى) في رسـالة عمـان [صـوتيات مسـجلة منشـورة في شـبكة سـحاب وغيرها]، ووصفوا مـا فيهـا بالخلـط والضـلال الـذي يجب إنكـاره، وبأنَّ هذا الكلام الداعي إلى الإلتقاء بين الديانات أبطل مـا يكـون وأقبح ما يكون، مع أنَّ الكلام المعروض على هؤلاء العلماء فقـرة واحدة من الرسالة!، فلما بلغ ذلك الحلبي أصرَّ على باطله، ونـزَّه الرسالة من الباطل والضلال كما في [لقائه مع صادق البيضاني]، وجعـل الفقـرة نفسـها الـتي عُرضـت على العلمـاء فأنكروها هي

الــدليل الظــاهر الجلي على خلــو الرســالة من دعــوة وحــدة الأديان!!!.
بـل وقـال في مقالـه [زار الشـيخ (ربيـع المـدخلي) ، ثم قـال لي... !! فبمـاذا أجبتـه؟!]: ((إذا كـان الحُكْمُ الحـقُّ القـاطِع مِن مشايخِنا: أنَّ في (بعض ألفاظِ) (رسالةِ عمَّان) ما (قد) يُمَثِّلُ فِعلاً القولَ بعقيدة وَحدَةِ الأديانِ الكفرية، وأنَّ إقرارَهـا أو الثَّنـاءَ عليهـا ولو بالعُمومِ! (يُلزِمُ) القولَ بذلك -وهذا مـا لمْ يكُن، ولنْ يكـونَ!-؛ فإنَّ هذا يُوجِبُ قبل كلّ شيء مراجعةَ وليّ أمر بلادِنا سـدّده اللـه لإصـلاحِ مـا انتُقِـد منهـا وضـبطِه، وحُسْـنُ الظنّ بـه حفظـه اللـه بالإسلامِ والسُّنَّةِ قَبولُ ذلك وتدارُكُه، وإلى ذلك الحين: فأنا بــريءٌ من كلِّ ما فيه إقرارٌ-إنْ كـان!- لشـيءٍ مِن هـذا الباطـلِ أو غـيرِهِ في صغيرٍ أو كبيرٍ، فيها أو في غيرِها، واللهُ على ما أقـولُ شـهيدٌ. ويُوجِبُ هذا على المُنتقِـدِ باتّجـاهٍ آخَـرَ ولا بُـدَّ أنْ ينتقِـدَ سـائرَ مَن أقرَّها، ووافَقَ عليها ممَّن ذُكرَت أسماؤُهُم قَبلاً فضـلاً عن غـيرِهِم؛ لا أنْ يَحكُمَ على (زيـدٍ)، في الـوَقتِ الـذي يَسـتَثْنِي فيـه (عَمـراً) تحكُّمـاً محضـاً!كيلاً بمكيـالَيْن، ووَزْنـاً بمـيزانَيْن!!، وكمـا لا نرضـى (نحن) هذا له ؛ فلا يجوزُ أن يرضاه (هو) لنا!)).
فهل هذه التشكيكات بفتاوى العلماء والأجوبة السياسية يعد توبـة ورجوعاً؟!!

2 - الثناء على الموقِّعين على رسالة عمان:

قـال الحلـبي في مقالـه [مهاتفـة من بلاد الحـرمين] وهـو يلتمس المعاذير لرسالة عمان: ((أقرَّها عددٌ كبـيرٌ مِن الجهـاتِ الرسـميَّةِ في الأُردُنّ وخارجها، مِن العُلمـاء الثِّقـات، والـوُلاة الأُمنـاء؛ منهُم: الملك عبدالله بن عبد العزيز، والشيخ عبدالله بن سليمان المــنيع حفظهما الله تعالى على سبيلِ المِثال)).

ومن دخـل إلى موقـع رسـالة عمـان ونظـر إلى المـوقعين على الرسالة لم يجد فيهم أحداً يصدق عليه وصف "عالم ثقة"!!!، بـل فيهم أكـثر من ثلاثين مرجعـاً رافضـياً!، وفيـه مراجـع الإباضـية والزيدية ومشايخ الأزهر والإخوان المسلمين الأشعرية والصـوفية وفيهم كتـاب مثقفـون ومفكـرون مستشـرقون، فـأين دعـوى (العلماء الثقات)؟!!

وأما حقل (فتاوى العلماء) كما في موقع رسالة عمان؛ فإننـا نجـد فيـه أربعـة وعشـرين فتـوى، العشـر الأول منهـا لمشـايخ الأزهـر والإخوان المسلمين، والعشر التي تليها لمراجع الشيعة الرافضـة، واثنتان للشـيعة الزيديـة، وواحـدة للشـيعة الإسـماعيلية، وواحـدة لمرجع الخوارج الإباضية.

فهل هؤلاء هم العلماء الثقات عند الحلبي؟!!

ثم إنَّ من الحكـام المـوقعين على الرسـالة: الـرئيس الإيـراني أحمـدي نجـاد!؛ فهـل يُعـد هـذا أيضـاً من (الـولاة الأمنـاء) عنـد الحلبي؟!

وأما (عبدالله بن سليمان المنيع) الذي تترس به الحلبي واكتفى - تلبيساً وتمويهاً – بالإحالة إليه، فليس هو مليئـاً ليحيـل إليـه، بـل لا يعد من العلماء الثقات، إنمـا هـو من المتـأثرين بطريقـة الإخـوان المسلمين في الفتاوى وتتبع الرخص وتسويغ الخلاف في الثوابت والمسلمات، وأمره لا يخفى على المتتبـع لمقالاتـه وبياناتـه الـتي يخالف فيها كبار العلماء في المملكة السـعودية، وقـد نقـل سـعد الحصين أنَّ المفتي السابق الشيخ محمد بن إبـراهيم رحمـه اللـه هجره لمدة سنة بسبب فتوى شاذة له.

<u>3- المشاركة في مؤتمر وطني أقرُّوا فيـه الـدعوة إلى وحدة الأديان، ووقَّع على البيان الختامي له</u>

شارك الحلبي في مؤتمر عقد في الأردن عـام 2008 بـالإفرنجي بعد حادثة الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء في بيان المؤتمر الختـامي: ((وللتعريـف من جهـة أخـرى بـالروح النقية الحقيقية للإسلام ومبادئه وأخلاقه؛ تلـك الـروح الـتي تقـوم على الرحمة والأخوة الإنسانية!!، وإعلاء مبدأ السلام بين الأديـان والشـعوب والمجتمعـات!!، وتشـهد بـذلك النصـوص القرآنيـة والسـيرة النبويـة المطهّـرة. إنّ القيـام بإعـادة نشـر الرسـوم المسيئة ليذكّر مرة أخرى بأهميـة "رسـالة عمـان" الـتي صـدرت قبل أعوام قليلة برعاية كريمة من جلالـة الملـك عبداللـه الثـاني، وتمّت ترجمتهـا إلى اللغـات العالميـة!!، إذ تؤكّـد الرسـالة: على منهج الوسطية والاعتدال الذي يمثل روح الإسـلام!، وعلى أهميـة الانفتـاح والحـوار بين الأمم والشـعوب!!، وعلى نبـذ التطـرف والتعصـب الـديني بـأي صـورة ومن أي جهـة صـدر!، وتـدعو إلى التسـامح والتعـايش السـلمي!!، واسـتيعاب الآخـر!!، واحـترام معتقداتـه الأساسـية!!!. إننـا نـدعو منظمـة المـؤتمر الإسـلامي وجامعـة الـدول العربيـة ورابطـة العـالم الإسـلامي والبرلمانـات والحكومات العربية والإسـلامية إلى السـعي لاستصـدار قـرار من الهيئات الدولية والإقليمية يمنع المؤسسات الإعلاميـة والسياسـية من الإسـاءة إلى الأديـان!!!؛ وذلـك حرصًـا على السـلم والأمن والاسـتقرار العـالمي والـذي يشـكل الحـوار المنفتح!، واحـترام التعـدديات الدينيـة والعرقيـة والثقافيـة أحـد أبـرز أعمدتـه الحقيقية!!)) انظر مقـال بعنـوان [بيـان الملتقى الوطـني الأردني لنصـرة الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم يـدعو لـردع الفئـة المتطرفة التي تنشـر الـروح اليمينيـة في المجتمعـات] على هـذا الرابط:

http://www.jameataleman.org/newweb/victory/bianat/41.htm

وقد ذُكر فيه أسماء الموقعين على هذا البيان، وكـان من ضـمنهم (فضيلة الشيخ علي الحلبي) كما جاء حرفياً في البيان!!.

4- الإشـادة بكتـاب يـدعو إلى التقـريب بين الطوائـف والفرق

كتب علي الحلـبي كتابـاً عنوانـه [الـدعوة السـلفية بين الطـرق الصـوفية والـدعاوى الصَّـحفية، وكشـف الصـلة بين التصـوف والأفكار (الشيعية)] قال فيه ص54 هـامش (2): ((وهـذا الكتـاب [إجماع المسلمين على احترام مـذاهب الـدين] بفكرتـه الأسـاس يدلُّ على سلامة صـدور أوليـاء أمورنـا، و عِظَمِ رغبـاتهم بـالخير!، ونقاء قلوبهم؛ ولا نزكيهم على الله، زادهم الله توفيقًا)).
وهذا الكتاب الذي أشاد الحلبي به وبصاحبه؛ هـو للأمـير غـازي بن محمـد بن طلال - وهـو من العائلـة المالكـة في الأردن - القـائم على اللجان الملكية المكلفة برعاية رسالة عمان، وقـد دعـا هـذا الأخير في كتابه إلى احترام المذاهب الثمانيـة [المـذاهب الأربعـة المعروفــة، ومــذهب الظاهريــة، ومــذهب الرافضــة الإماميــة!، ومذهب الزيدية!، ومذهب الإباضية!] وقد جـاء في كتابـه الـدعوة إلى جمع المسـلمين مـع غـير المسـلمين فقـال: ((بهـذا لا نقـول بالطبع: إنَّ كل وجهة نظر من خلال كـل مـذهب ترضـي الجميـع، لكن من خلال كل المذاهب بالتأكيـد السـنية والشـيعية والإباضـية توجد بشكل عام حلول كافية للمطالب المعقولة في هذه القضايا السبع؛ لأنَّ المـذاهب في الإسـلام، بـالرغم من أنـه يسـاء فهمهـا ويلقى عليها اللوم لمنـع التغيـير والتطـور في الإسـلام، فإنهـا في الواقع قوة اعتدال للـدين!!، وهي نظـام داخلي لتحقيـق التـوازن والميزان، طبعاً لا يقال بأنَّ "رسـالة عمـان" تحتـوي شـيئاً جديـداً حول المذاهب في هذه القضايا السبعة، غير أنَّ المذاهب احتـوت دائماً على حلول شاملة ومعتدلة لكل هذه القضايا ولكنها لا تُطبق

دائمًا في الواقع، حيث شوَّه المسلمون بتطبيقهم الخاطئ صـورة الإسـلام الناصـعة؛ وذلـك بسـبب الجهـل، أو العـادات والأعـراف المغلوطة أو الحماس الزائد، وهكذا فإنَّ "رسالة عمـان" في حـد ذاتها وبإقرارها للمذاهب والاعتراف بها، تحمـل في طياتهـا العلاج الشافي للتوتر بين الأديان!، كما تحتوي على الأسـاس المشـترك الذي يجمع بين المسلمين وغير المسلمين)).

5- التهـوين من مسـائل عقائديـة كبـيرة على وفـق طريقة الإخوان المسلمين

قـال علي الحلـبي في مقالـه [السـلفيَّةُ هي الوسـطُ الشـرعيُّ المضـادُّ للتطـرُّف وهـو بتـاريخ 26/2/2010]: ((وقَبْـلَ الـردِّ على تِلْكُمُ الدَّعْوَى الباطلةِ ودَفْعًا لاختلاطِ المفاهيمِ أُقَرِّرُ: أنَّ المسـائلَ الفقهيَّة، أو العقائديَّةَ الـتي يَـدُورُ الخلافُ فيهـا بين السـلفيَّةِ ومُخالِفِيها، بل بين عُمومِ المُسـلمين، بعضـهم بعضًـا، لا يجـوزُ أن تُسـحبَ أو تُوَظَّفَ بـأيِّ شِـكْلٍ مِن الأشـكالِ ولا بـأيِّ حـالٍ مِن الأحوال للادِّعاءِ على جهةٍ ما بالتطرُّفِ، أو رَمْيِها بالإرهـاب؛ إذْ هي مسائلُ علميَّةٌ مَحْضَةٌ خالِصَةٌ؛ كمثـل: مسـائل إثبـاتِ أسـماءِ اللـه الحُسـنَى وصـفاتِهِ العُلَى على الوجـه اللائـق بجلالِ اللـه تعـالى، وقضايا الاسـتغاثةِ والتوسُّـلِ بغـيرِ اللـه سـبحانه مُضـادَّةً لألوهيَّتِـهِ ووحدانيَّتِهِ، والغُلُوِّ في جَنابِ سيِّدِنا المُصطَفَى رسول اللـه صـلى الله عليه وسلم؛ فهذه مسائل كانت وما تزالُ موضعَ أخْذٍ ورَدٍّ بين عامَّة عُلماءِ أهل القِبلـةِ، على اختلافِ فِرَقِهـا ومـذاهِبِها، وبألفـاظٍ دقيقة، وأحكامٍ وثيقة)).

هل هذه المسائل الكبرى موضع أخذ ورد بين علمـاء أهـل القبلـة أم موضـع توحيـد وشـرك وإيمـان وكفـر وسـنة وبدعـة ومـوالاة ومعاداة بين الفرقة الناجية وفرق الضلال؟!

وهل اختلاف علماء الضلال مع أهل السـنة يجعـل هـذه المسـائل موضع أخذ ورد؟!
بل هل لأقوالهم ومذاهبهم عبرة في الخلاف أصلاً؟!
ثم:
أليس تعطيل أسماء الله عز وجل وصفاته بدعوى التنزيه والحــذر من التشبيه والتجسيم من التطرف المذموم؟!
أليس الاستغاثة بالأموات والصالحين والغلو بسـيد المرسـلين من التطرف المذموم؟!
فكيـف لا يسـوغ وصـف الجهـة القائمـة بهـذه الضـلالات بوصـف "التطرف"؟!

6- دعوى الحلبي أنَّ خلاف العلماء الربانيين مع خـوارج العصر في مواقف اجتهادية فقهية

قال الحلبي في مقالـه السـابق [السـلفيَّةُ هي الوسـطُ الشـرعيُّ المضادُّ للتطرُّف] لدفع تهمة تزلف السلفيين للحكام والسلاطين:
((ومِن أعجبِ العَجَبِ واللـهِ؛ ما يَلقـاهُ دُعـاةُ السـلفيَّةِ وعُلمـاؤُهم بالمُقابِلِ مِن مُناوِئِيهِم عامَّة، وخُصـومِهِم المتطـرِّفِين حقًّا خاصَّـةً: مِن رَمْيِهِم بالعمالةِ لبعضِ الجهات!، والتملُّق للحُكومات!، ونَبْزِهِم بأذنابِ السُّلُطات!!، إلى غيرِ ذلـك مِن تُهَم وطُعـونٍ جـائرة وغـير جـائزة، أكثرُهـا كـذبٌ وافـتراءات؛ لمْ يَخَـفْ أصـحابُها فيهم ربَّهُم تعالى؛ إذ لمْ يُفَرِّقُوا - وللأسـفِ الشـديد - بين المواقـف السـلفيَّة الشرعيَّة التي قد لا يوافقونَها أو لا تُوافقهم - اجتهـادًا علميًّا فقهيًّا صِرْفًا!-، والمواقف المخالفةِ للشَّـرْعِ أصـلًا والمبنيَّة على الـتزلُّف والهَوَى؛ رغبةً بأغراضٍ دنيويَّة، أو طمعًا بفوائدَ ماديَّة فَرْعًا)).
فهل المواقـف الشـرعية الصـادرة من العلمـاء السـلفيين مقابـل حكومــاتهم تعــد من المســائل الاجتهاديــة الفقهيــة بينهم وبين

خصومهم من الخوارج في هذا العصر؛ الذين يطعنـون بهم بتهمـة العمالة والتملق للحكومات؟!
هل عـدم موافقـة هـؤلاء الخـوارج على هـذه المواقـف الشـرعية السلفية من قبيل الاجتهاد الفقهي؟!
هل هذا هو المنهج الجديد الذي يدعو إليه الحلـبي اليـوم، وبسـببه اعترف بأنه كان في الماضي غالياً متعنتاً متشدداً؟!
هل ترك الحلبي التشـديد على أهـل البـدع والمنحـرفين إلى هـذا الحد؟!
وهذا موقف تطبيقي يؤكِّد فيه الحلبي هذا الموقف النظري؛ فقــد سُـئل الحلـبي عن أسـامة بن لادن رأس تنظيم القاعـدة، فكـان جوابه كما في [سلسلة الأجوبـة الحلبيـة على الأسـئلة الشـرعية/ الشريط 14]: ((أسامة بن لادن رجل صاحب مـال، وعنـده غَـيرة دينية!، وإلا ليس هو طالب علم، فمـا وجـد نفسـه إلا في وسـائل الإعلام، وعلى ألسـنة النـاس، ويحـاط بمجموعـة من الحزبـيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء!!، وكمـا قيـل: لم يبـقَ شـيء يخـاف عليه ولا منه، فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا، وبالتالي يفعل مـا هو باستطاعته أن يفعله!، ولكن ظننا به أنه مخلص إنْ شاء الله!؛ ولا نزكيه على الله، وإنْ كانت هـذه الأمـور الـتي يفعلهـا أو تنقـل عنه، نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها كما هو معـروف في منهجنـا ومنهج علمائنا)).
ويكفينا في الرد عليه: أنَّ عبـارة ((ولكن ظننـا بـه أنـه مخلص إنْ شاء الله ولا نزكيه على الله)) لا تقال إلا في موضع المدح!؛ كمـا جاء في الحديث الصحيح: ((إنْ كـان أحـدكم مادحـاً أخـاه فليقـل: أحسبه ولا أزكي على الله أحدًا)).
وقد سئل الشيخ عبد المحسـن العبَّاد حفظـه اللـه [درس السـنن يوم السبت14 /7/1423]: هل يجوز مدح أهـل الأهـواء؟ فقـال: ((إنْ كان يمدحهم للشر الذي عنـدهم فهـذا أمـره خطـير والعيـاذ

بالله، أما لو مدحهم للخير الذي عندهم فهذا لا ينبغي لكي لا يضيع التحذير من باطلهم، والذي ينبغي التحذير لا المدح)).
وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله [رقم الفتوى 6597]: بعض الناس يدافع عن هذه "الفئة الضالة" ويقول بجانب ما حصل منهم من هذه الأعمال أنَّ لهم حسنات يجب أن تذكر؟ فكان جوابه: ((ما هي الحسنات؟! تهديم البيوت!، وتقتيل!، وترويع!، وإتلاف الاموال!، وقتل المسلمين والمعاهدين!، هذه حسناتهم؟! ما لهم حسنات ظاهرة، أما فيما بينهم وبين الله فنحن لا نعلم الغيب لكن ظاهرهم أنَّ ما لهم حسنات ظاهرة، والذى يدافع عنهم هذا يكون مثلهم، ترى حكمه حكمهم، وإن كان أنه ما خرج معهم ولا فجر معهم إذا كان يرى أنهم على حق فإنه مثلهم عند الله ومثلهم فى الحكم، فليحذر المسلم من هذا أنه يكون منهم وهو لا يدري، لأنه يدافع عنهم أو يبرر لهم أو يعتذر لهم)).

7- الدعوة إلى تذويب الخلافات الفكرية والفقهية لمصلحة الوطن العامة، وأجوبته السياسية حول (الديمقراطية) و (الترشيح للبرلمان)

أجرى مدير وكالة الأنباء الأردنية (بترا) رمضان الرواشدة حواراً مع علي الحلبي بتاريخ 17/4/2011 بالإفرنجي، وبحضور عضوين من قيادات وأبناء ما يسمى بالحركة السلفية في الأردن نمر عدوان ورائد رماحة، وقد نقل الحوار في موقع الحلبي في مقال بعنوان [الشيخ الحلبي في حوار مع بترا: هناك خلط كبير بين التيار السلفي والتكفيريين]، قال فيه الحلبي: ((إنَّ الظروف التي يمر بها العالم العربي تتطلب تذويب الخلافات الفكرية والفقهية والشخصية لتحقيق المصلحة العامة، وإنَّ علينا في الأردن تغليب مصلحة الوطن والمواطن، والالتفاف حول قيادته

الهاشـمية الحكيمة الـتي تسـتمد شـرعيتها الدينية والتاريخية من انتسابها للرسول محمد صلى الله عليه وسلم)).
وقــد نصَّــب الحلــبي نفسه وســيطاً مصــلحاً بين الدولة الأردنية والمعارضة بعـد قيـام الثـورات الشـعبية!، حـتى صـارت له بنـود لمبـــادرة المصـــالحة بينهما لا تختلف عن بنـــود أهل السياسة المراوغين!، بما يدل على مغـايرة المنهج الـدعوي إلى الانشـغال بالسياسة، لكن على حياء وخجل ووجل من انتقادات السـلفيين!، ولهذا فهو يقول فيها: ((وإنْ كانت هـذه المشـاركةُ مـني جـاءت - حلّاً للإشكال الكبير الواقع!- على نسَق قد يُفهم منه مغــايرةٌ للنهج الذي سلكته في بـاب الـدعوة إلى الله سـبحانه على مـدار ثلث قرن من الزمان ؛ لكنها في الحقيقة إن شـاء الله لا تنقُضـه، ولا تُناقِضُه؛ بل هي والله منه وإليـه؛ إذ لا يسـكتُ عن هـذا الواقع الأليم مع القُـدرة على دفع خطـره الجسـيم إلا شـيطانٌ أخـرسُ لئيم))، انظر بنوده في المصالحة الوطنية في هذا الرابط:
http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=17&NewsID=30669
وفي حـوار صـحفي آخـر مـع الحلـبي كمـا هـو مثبَّت في موقعـه بعنوان [لقاء صحفي مع موقع (...أَوَرْ جو...) - مع شيخنا علي بن حسن الحلـبي - حفظه الله -!] سـأله المقـدِّم: السـؤال التاسع: الديمقراطية والعمل السياســي، مفـــاهيم جديـــدة على العمل السياسي، موقفكم منها؟ ومن الأحزاب؟
فكان جوابه: ((أمّا موقفُنا مِن (العمل السياسيِّ) فقد سَبَقَ بَيانُــهُ في سُــؤالٍ مَضَــى، أمّا (الدِّيمقراطيَّة) فهي مُصـطلَحٌ عصـريٌّ؛ لا نَرُدُّهُ - مِن حيثُ الواقعُ - مُطلَقاً!، ولا نَقْبَلُـهُ مُطْلَقـاً!، بـل نَقـولُ: إذا كـانت (الدِّيمُقراطيَّة) مَوصـولةً أحكامُها التطبيقيّـةُ بالشُّـؤونِ الإداريَّةِ المَحْضَةِ المُتعلِّقَةِ بعُمومِ مَصـالح الـوطن والمـواطن؛ فلا بـأسَ بهـا، بل لا بُـدَّ منها. أمّا إذا كـانت (الدِّيمُقراطيَّة) مَوصـولَةً

بالتَّصـويتِ على قَبُـولٍ - أو رَفْضِ - الأحكـامِ الشـرعيَّة - جُملـةً أو تَفصيلاً -؛ فهذا بابُ رِدَّة عن الـدِّين الإسـلاميِّ الحـقِّ - أعاذَنا اللـهُ وإيَّاكُم والمُسلمين- مِن شرِّها)).
وقال فيه أيضاً: ((أما أنَّهُ لا يُوجدُ لنا أيُّ مَوقِفٍ مِن هذه القضايا - منذ أكـثرِ مِن عـامٍ -؛ فهـذا غَلَـطٌ صـريح؛ بل لنا مواقـفُ كثـيرةٌ واضحةٌ: في مقالاتنا، ودُروسِنا، ومَجالِسِـنا، ومُؤلّفاتنا. بل كُنتُ قد كَتَبْتُ -منـذُ نَحْـوِ عـامٍ - مُبـادَرَةً (عمليَّةً) لإخـراجِ البَلَـدِ مِن حالة الشـدِّ والجَـذْب الـتي يُعانِيها بَيْنَ طَـرَفَي النِّزاع فيما يُسـمَّى بـــ (الحَرَاكات) - وآثارهـا، وتـداعياتها -، والـتي أرَى أنَّها - بمجملها! - أفسدَت على النّـاس حيـاتَهم، واسـتقرارَهم، وأَمْنَهُم - والـتي هي الظروفُ الأهمُّ في مُتطلَّبات أيّ (إصلاح) حقيقيّ-!)).
وسُئل الحلبي في لقاء صحفي آخر [لقاء الشيخ علي الحلـبي في صحيفة السوسنة] كما في موقعه؛ السؤال الآتي: هل تـرى جـواز البرلمانـات والترشح لهـا؟ فكـان جوابـه: ((موضـوع البرلمانـات شيء واقع ما له من دافع، ليس وجوده أو نفيه متعلق بفتوى من علي أو زيد أو عمرو، وبالتالي نحن نتعامل معه كشيء واقع، وإلا فابتـداءً نحن نعتقد أنَّ الشـورى الإسـلامية تختلف عن الظـروف البرلمانية أو الديمقراطية)).
ثم كان السؤال الآخـر: هل أفهم من كلامك أنَّ الترشح للبرلمـان جائز؟
فأجاب الحلبي بخجل وحذر وسياسة: ((هذه قضية أخـرى!، فـإلى الآن لم أذكر الجواز من عدمه!، وإنما تكلمتُ عن البرلمان كواقع ما له من دافع!، وقلتُ: إنَّ واقع البرلمان لا يغيره فتوى مـني ولا من غيري!، لأنه أصبح امـرٌ - وللأسف - موجـود في أنحـاء العـالم شـرقيها وغربيها عربيها ودوليها، وبالتـالي فـإنَّ القضـية ليست متعلِّقة بشـخص أو فتـوى، ومع ذلك فـالفتوى الـتي كـان عليها شيخنا الشـيخ الألبـاني أنه لا يجـوز الترشح ابتـداءً لأنَّ الترشح هو

تزكية للنفس في موضع لا يجوز فيه التزكية ابتداءً؛ وهـذا ما جـاء فيه النهي النبوي "إنا لا نـولّي هـذا الأمر مَنْ طلبه"، وهـذا لا شك موضع من مواضع الولاية والمسـؤولية والقيـادة للأمـة، فلا يجـوز التصـدر له ولا طلبـه، ولكن في الـوقت نفسه: ما دام هـذا الأمر واقع ما له من دافع فشـيخنا رحمه كـان يجـيز انتخـاب الأصـلح والأفضل والأقل مفسـدة، مع التنبيه ها هنا بأنه ليس شـرطاً بـأنْ يكون الأصلح هو الشيخ صاحب اللحية أو دكتور الشريعة!، فالأمر مرتبط بصـــــلاح المجتمع، وأنا أعتقد أنَّ المجـــــالس البرلمانية مجالس خدمات، قد يكون شيخ قبيلة أو وجه من وجوه العشـيرة يقوم بالإصلاح ويقلل الفساد أكثر من الحزب الفلاني الإسلامي أو الجماعة الإسلامية الفلانية بصفتها الكلية أو بأفرادها كأشخاص)).

قلتُ:

وقد ذكرني كلام الحلبي السـابق، وكـثرة لقاءاتـه الصـحفية حـول فتن الواقع والتحديات والموقف من الأحداث، ودخوله في مبادرة الإصـلاح بين الحكومـة الأردنيـة والمعارضـة؛ بمـا كـان عليـه أبـو الحسن المـأربي – صـديق الحلـبي وسـلفه في الانحـراف! – في بدايـة الثـورة في اليمن!، ثم وصـل بـه الحـال أخـيراً إلى تشـريع الحزبية والعمل السياسي تحت قبة البرلمان!!، ومما كـان يقولـه المأربي في أول الأمر كما في لقاء مصوَّر موجـود في (منتـديات دار الحديث بمأرب/ منتديات المـأربي وحزبه) عُنـون له بـــ [لقـاء الرئيس اليمـني علي عبدالله صـالح بأصـحاب الفضـيلة العلمـاء!] وهو بتاريخ يوم الاثـنين 28/2/2011 بـالإفرنجي، وكـان بين يـدي الـرئيس اليمـني المخلـوع عبداللـه صـالح: ((الديمقراطية الـتي تحتكم إليها البلاد، للعلمـاء موقف منها ولسـنا في مقـام تفصـيله الآن!، لكن أصـبحت شـيئاً موجـوداً!، وكائنـاً موجـوداً!، لا بد أن نتعامل معه!!، ولا نـدير له ظهورنا!!. كيف نتعامل معـه؛ تعـاملاً يرضي الله عز وجل أولاً؟!، ثم يسعى إلى إخراج البلاد بـالتي هي

أحسن من الفتنة؛ التي سمعنا ماذا سيكون حصادها؟! من: أنفس تزهق، ودماء تنثر، ووحدة تفتت، وشعب يمزق، وأمة تذهب هدراً، ويـذهب ريحهـا، ويشـمت بها عـدوها. لا يرضى عاقل بالفوضـى، الفوضى ليست خيـار العلمـاء، الفوضى ليست خيـار العقلاء دع عنك العلماء، فإنَّ الفوضى هدم لكل ما سـبق من إنجـاز، لكل ما بُني بـالعرق وبالـدماء، لكل ما بُـني بـالنفس والنفيس، يضـيع في ليلة واحـــدة، وإنه كما أخـــبر الســـلف رحمة الله عليهم: إنَّ ليلة واحدة بلا سلطان أشـدُّ في الفسـاد من سـتين سـنة مع سـلطان جـــائر"، وهـــذا كلام لا يســـتطيع أحد أن يـــرده في الواقع وفي التاريخ)).
ثم قال المأربي في لقاء صـحفي بعنـوان [حـول الأوضـاع الراهنة على الساحتين العربية واليمنية]: ((فإنَّ المظاهرات والمســيرات السلمية مسألة موضع اجتهاد بين العلماء!، فمنهم مَنْ يرى منعها مطلقـاً؛ وهم جماعة من أكـابر علمـاء العصر!، ومنهم مَنْ يجعلها من الجهـاد الـذي قد يصل إلى درجة الواجبـات الكـبرى!، ومنهم من يُفصِّـــل!، ولي دراسة موسَّـــعة في ذلك سأوضح فيها لاحقًا رأيي بجلاء!!، وكل هذا يجعلها من المسائل الاجتهادية الـتي يُنظر فيها إلى المآل!، وتوزن بميزان تزاحم المصـالح والمفاسـد، وهل روعيت ضـوابطها وشـروطها أم لا؟ لكن مع هـذا كلـه؛ فلا أراها خروجـاً إذا روعيت ضـوابطها الشـرعية المفصـلة في غـير هـذا الموضع!!!، لاسيما ووليّ الأمر نفسه يسـمح بها حسب الدسـتور الديمقراطي!!، الذي رضي به المتظاهِر والمتظـاهَر عليـه، فهـذه شبهة مانعة من الحكم على فاعلها بـالخروج على الـولاة!!، فـإذا لم تتوافر الضوابط الشرعية فهي مخالفة للشرع لا تجوز)).
وسُـئل في مقابلة صـحفية أخـرى بعـد أن أنشـأ مـع أصـحابه التكفيريين والقطبيين والإخوانـيين والحزبـيين ائتلافـاً سياسـياً (= حزباً!) للدخول به في العمل السياسي بعـد سـقوط النظـام، من

قبل (صحيفة الناس) يـوم الاثـنين 13/جمـادى الآخـرة /1432هــ الموافق 16/5 /2011، السـؤال الآتي: كـانت لـديكم أدلة في السـابق تـدعو إلى المقاطعة والهجر لمن كنتم تسـمونهم "الحزبيين" ضمن قانون "الولاء والبراء"؟!

فكان جواب المـأربي: ((نعم؛ كـانت هنـاك نظـرة فيها شـيء من القصـور في كيفية التعامل مع المخـالف في المسـائل الخلافية والاجتهادية!، وهـذا القصـور في فهم الخلاف!، ومـراتب مسـائله، وفي كيفية تجاوز ذلك؛ أدى إلى تـأخر هـذا الائتلاف!، لأنَّ مسـائل الخلاف التي بيننا وبين إخواننا ليست في أصول الدين ومقاصـده، وليست في كليـات الشـريعة، وإنما هي خلافـات أفهـام في بعض المسـائل!، أو تضـاد في مسـائل دون الأصـول مع البعض لا الجمهـور!، إلا أنَّ الفهم القاصر لهـذه المسـائل وكيفية ترشـيدها كان سببًا لتأخر فكـرة هـذا الائتلاف، مع أسـباب أخـرى من جهتنا ومن جهتهم)).

وسؤال آخر/ بدا في الملتقى السلفي العام الثـاني، التحفظ على فكرة الحزب السياسي، لماذا؟

فقال المأربي: ((كما تعلم أنَّ للسـلفيين موقفًا قـديماً من العمل السياسي!، ومـوقفهم من العمل السياسي كـان ينبـني على أدلة شرعية وعلى واقع يعيشونه!. أما اليوم فقد تغيرت أشـياء كثـيرة في الواقع!، ودخلتْ أطـراف جديـدة في المعادلة أو الخريطة السياسـية، ولا شك في أنَّ الفتيا تتغـير بتغـير الزمـان والمكـان والأحوال!!!؛ كما هو مقرر عند أهل العلم. وهذا التغير في الواقع يؤثر على التغير في الفتيا والتعامل!)).

قلتُ:

فهل سيصل الحلبي إلى موافقة سلفه المأربي - في هذه أيضـاً - قريبـاً أم بعيـداً؟! وبخاصـة أنَّ بعض المحيطين بـه أمثـال فتحي

سلطان الموصلي وعماد طارق العـراقي وغـيرهم يُصـرِّحون بين يديه وأمام عينيه بما صرَّح به المأربي بلا خجل ولا وجل!!ـ

8- وصــف جمعيــة إحيــاء الــتراث الكويتيــة الحزبيــة بــ"السـلفية"، والـدفاع عنهـا بعـد علمـه بانحرافاتهـا الكبرى:

قال الحلبي في كتابه [منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة ص 142]: ((قَدْ رَأَيْتُ -فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْـدَانِ- خِلافًـا كَبِـيرًا -جِـدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ "جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي" -فِي الكُـوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَـعُ –في جَليِّ أمرهـا- شِـعَارَ الـدَّعْوَةِ السَّـلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة؛ مجتهدة في تطـبيق ذلـك، ممـا يجعلهـا تصـيب أحيانًا وتخطئ أحيانًا أخرى. وَسَبَبُ هَـذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ السَّـلَفِيِّين فيهَـا، وَنَقْـدُهُم إِيَّاهَـا، وَبعض هَـؤُلاَءِ العُلَمـاءُ مُصِـيبُون فِي شـيء مِنْ نَقْـدِهِم؛ وبخاصـة فيمـا وقـع من تفريـق وفرقة في عدد من البلاد بسـببها؛ والبعض الآخـر في كلامـه نـوع غلـو، وإِنِّي لأَذْكُـرُ -تَمامًـا- أَنِّي انْتَقَـدْتُ هَـذِهِ الجَمْعِيَّة -عِنْـدَ بَعْضِ رُؤُوسِها، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:
أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِيرِ بِالعَمَلِ السِّيَاسِي –واستغراقهم فيه-.
وَثَانِيهَا: بعض المَسَـالِكُ الحِزْبِيَّةُ فِيهِم -وَقَـد اعْتَـرَفَ بِهَـا كَبِـيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي-.
وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهِم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُـوَ "عَبْـدُ الرَّحْمَنِ عَبْد الخَالِق"- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُـهُ! نازعًـا مَنْـزِعَ التكفـيرِ؛ وَهُمْ يَعْرِفُون-!!.
وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكَرِّرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَـؤُلاءِ الإِخْـوَةِ -رُغْمَ مُخَـالَفَتِي لَهُم في أشياء- بِلُزُومِ التَّبَرُّؤِ مِنْ هَذا الرَّأْسِ؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَـدَمِ التَّبَـرُّؤِ -مِنْهُ- مِنْ شَدِيدِ البلاء والبَـأس!!. فضـلًا عن المُلاحظـات الأخـرى

التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانا اللهُ وإيَّاهُم مِنهـا-؛ هم -لِـدَعْوَتِهِم- في غِـنىً عنهـا. لعلهم يسـتجيبون ويتجـاوبون؛ وليس ذلــك ببعيــد عنهم –جــزاهم اللــه خــيرًا-، فقــد رأينــا منهم بعض التجاوب عيانًا زادهم الله توفيقًا)).

ثم قال: (("وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات جَمِيعًا إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَهـا وَلاَ وَمُخاصَمَتَهَا، وَلاَ أُقِرُّ البَتَّةَ ادِّعَـاءَ أَنَّهـا قُطْبِيَّة، أَوْ تَكْفِيرِيَّة! -بَـلْ أَنَـا عَلَى يَقِين أَنَّهم على عَكْس ذَلِك-"!!)).

وهـذه الجمعيـة جمعيـة حزبيـة فـرَّقت السـلفيين في كثـير من بلادهم، وفتنت جملـة من الـدعاة والشـباب عن طريـق الأمـوال المشبوهة والأفكار الدخيلـة على الـدعوة السـلفية، وقـد نشـرت عــدة كتب لســيد قطب وأنصــاره ومعظِّميــه من القطبــيين والتكفيريين والسياسـيين والحزبـيين، وهي تـدعو إلى مـا يسـمى بالإسـلام السياســي "الحاكميــة"، وتســعى للــدخول في العمــل السياسي تحت قبة البرلمان، وهـذا الأمـر واضـح بلا خفـاء، ولكنَّ الحلبي يتستر على هذه البلايـا والرزايـا الـتي عنـد الجمعيـة لأنهـا تمده ومركزه ورحلاته بالأموال كما صرَّحوا بذلك بعـد خلافهم مـع سـليم الهلالي في مقـال لهم بعنـوان [الصـندوق الأسـود لسـليم الهلالي]، ذكروا فيه عدة فضائح مخزية، وهو منشور في منتديات الحلبي وحزبه.

وقد سُئل العلامة الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى كمـا في كتابـه [تحفـة المجيب عن أسـئلة الحاضـر والغـريب/ س160] السـؤال الآتي: مـا هـو موقـف الشـيخ ابن بـاز والشـيخ الألبـاني رحمهما الله من جمعية إحياء التراث؟ فكان جوابه: ((أمـا الشـيخ الألباني فهو متبرئ منها منـذ زمن!، والشـيخ ابن بـاز أنكـر عليهم بعض الأشياء، والحزبيون ملبِّسون؛ فيأتون المشايخ الأفاضل بمن هو موثوق به عندهم من أهل السنة ويقولون: يـا شـيخ قـد حقـق الله الخير الكثير على أيـدينا!، وقـد ذهبنـا إلى إفريقيـا! -وهم في

الحقيقة ذهبوا يفرقون كلمة المسـلمين!- وذهبنـا إلى إندونيسـيا! وإلى باكستان! وإلى كذا وكذا!، والشيخ حفظه الله يصـدِّق، وقـد رد على عبدالرحمن عبد الخالق، وأنا متأكِّد أنَّ الشيخ إذا اتضح له أمرهم سيتبرأ منهم)).

وقال العلامة الشيخ الألباني رحمـه اللـه تعـالى كمـا في [شـريط (رقم 725) من سلسـلة الهـدى والنـور]: ((الاشـتغال اليـوم بالسياسـة اشـتغال يصـرف القـائمين على الـدعوة عن هـاتين الركـيزتين، ألا وهمـا التصـفية والتربيـة، فالاشـتغال بالسياسـة يصرف القائمين على هذه الدعوة مقرونة بهذه التصفية والتربيـة عمـا هم في صـدده. الـدعوة السـلفية في الكـويت مش يمـرون بدور تحزب، لا!، دخلوا وانتهى الأمـر!، من يـوم أجـازوا لأنفسـهم كـالإخوان المسلمين دائماً وأبداً، وكـحزب التحريـر في بعض في بعض أدوارهم، حينما سوغوا لأنفسـهم باسـم الإصـلاح أن يـدخلوا في البرلمانات القائمة على - ما نقول: على الكفر بالله ورسـوله وبالإسـلام جملـة وتفصـيلاً! - وإنمـا على الأقـل نقـول: هـذه البرلمانـات القائمـة على مخالفـة الشـريعة في جـوانب كثـيرة وكثيرة جداً، فحينما أبـاحوا لإخـوانهم أن ينتخبـوا وأن ينتخبـوا وأن يدخلوا في البرلمان هذا الذي لا يحكم بما أنـزل اللـه، حـتى صـار منهم من كان وزيراً، لهذا نحن نقـول: إنَّ الـدعوة السـلفية هنـاك أخذت طوراً سياسـياً آخر.،فنحن ماضـون على الـدعوة على هـذا الأسـاس: التصـفية بنـاءً على الكتـاب والسـنة الصـحيحة، وتربيـة المسلمين على هذا الأساس)).

9- الثناء على أهل البدع والاعتـذار لهم، ورفض أحكـام العلمـاء فيهم المبنيـة على البينـة والبرهـان، وتفريـق السلفيين من أجلهم:

إنَّ من أعظم السمات التي تميز بها الحلبي حتى صـارت شـعاراً له: الثناء على أهل البدع مع علمه بمخالفاتهم المنهجية، والـدفاع عنهم، والاعتـذار لهم بالمعـاذير الواهيـة، ورفض أحكـام العلمـاء فيهم ولو كـانت مبنيـة على الأدلـة القاطعـة والـبراهين السـاطعة والمصادر الموثَّقة، ولا يكتفي الحلبي بهـذا، فهـو لا يبـالي بتفريـق كلمة السلفيين في الآفاق من أجل الدفاع عن هؤلاء المنحـرفين، ويطعن بالسلفيين بسببهم.

ومن أمثلة هؤلاء الذين يدافع عنهم الحلبي: (أبو الحسن المأربي) و (عـدنان عرعـور) و(محمـد حسـان)، وهـؤلاء قـد أصَّـلوا أصـولاً باطلة للـدفاع عن الإخـوان المسـلمين وزعمـائهم، وكـان الحلـبي يعتذر لهم ويدافع عنهم منذ ذلك الوقت، وكان العلمـاء يناصـحونه في إتخاذ موقف حازم من هؤلاء، ولكنه يراوغ ويُماطـل ويُجـادل، واليوم أظهر هؤلاء المنحرفون مخالفـات منهجيـة كـبرى لا تخفى على السـلفي المبتـدئ في الطلب، مثـل: دعـوتهم للثـورات والمظاهرات والخروج على الحكـام!، ودعـوتهم لإنشـاء الأحـزاب والإنضمام إليها والتعامل معها!، ودعـوتهم للمشـاركة في العمـل السياسي تحت قبة البرلمان الديمقراطي!، ودعواهم أنَّ الإخوان المسـلمين والتبليـغ وأمثـالهم من الفـرق الضـالة والأحـزاب المنحرفة يدخلون في إطار أهل السنة والجماعة!، إلى غـير ذلـك من الضلالات، ومع كل هذه الانحرافات لا زال الحلـبي يعتـذر لهم ويعدهم من السلفيين الفضلاء، ويكتفي بتخطئة محمد حسان في بعض مواقفه مـع الاعتـذار المسـتمر لـه، ويجـادل السـلفيين من أجلهم ويطعن بهم، ولا يقبـل منهم التشـنيع عليهم ولا التحـذير فضلاً عن تجريحهم أو تبديعهم.

وقـد روى ابن عسـاكر في تـاريخ دمشـق بسـنده عن عقبـة بن علقمـة قـال: ((كنتُ عنـد أرطـأة بن المنـذر فقـال بعض أهـل المجلس: ما تقولون في الرجل يجـالس أهـل السـنة ويخـالطهم؛

فإذا ذُكر أهلُ البدع قال: دعونـا من ذكـرهم لا تـذكروهم؟! فقـال أرطأة: "هو منهم لا يلبس عليكم أمره"، قـال: فـأنكرتُ ذلـك من قول أرطأة، فقدمتُ على الأوزاعي وكان كشَّافاً لهذه الأشـياء إذا بلغتـه!، فقـال: "صـدق أرطـأة، والقـول مـا قـال، هـذا ينهي عن ذكرهم، ومتى يُحذروا إذا لم يشاد بذكرهم؟!"")).

وقال ابن بطة رحمه الله في [الإبانة ص262]: ((ولا تشاور أحـداً من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقربه في جوارك. ومن السنة مجانبـة كـل من اعتقـد شـيئاً ممـا ذكرنـاه [أي من البـدع] وهجرانـه والمقت لـه، وهجـران مَنْ والاه ونصره وذبَّ عنه وصاحبه وإنْ كان الفاعل لذلك يظهر السنة!)).

وقـال شـيخ الإسـلام رحمـه اللـه في [المجمـوع 2/132-133] بخصوص بدعة الاتحادية: ((ويجب عقوبة كل مَنْ انتسب إليهم، أو ذبَّ عنهم!، أو أثـنى عليهم!، أو عَظَّمَ كتبهم!، أو عـرف بمساعدتـهم ومعاونتهم!، أو كره الكلام فيهم!، أو أخذ يعتـذر لهم بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو؟!، أو قـال: إنَّه صـنف هـذا الكتـاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق!. بـل تجب عقوبة كل مَنْ عرف حالهم ولم يعـاون على القيـام عليهم!، فـإنَّ القيـام على هـؤلاء من أعظم الواجبـات؛ لأنـَّهم أفسـدوا العقـول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمـراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله، فضررهم في الدين أعظم من ضرر مَنْ يفسـد على المسـلمين دنيـاهم ويـترك دينهم؛ كقطـاع الطريـق وكالتتـار الـذين يأخـذون منهم الأمـوال ويبقـون لهم دينهم، ولا يسـتهين بهم مَنْ لم يعـرفهم، فضـلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصـف ...، ومَنْ كـان محسـناً للظنِّ بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهـر لهم الإنكار وإلا أُلِحق بهم وجعل منهم!)).

وسُـئل الشـيخ ابن بـاز رحمـه اللـه كمـا في شـريط مسـجَّل في تعليقه على كتاب [فضـل الإسـلام]: الـذي يثـني على أهـل البـدع ويمدحهم؛ هل يلحق بهم؟! فأجاب: ((نعم ما فيه شـك، مَنْ أثـنى عليهم ومدحهم هو داع لهم، يدعو لهم، هـذا من دعـاتهم!، نسـأل الله العافية)).

وقد ذكر الشيخ حمود التويجري رحمه الله في [القـول البليـغ ص 230] ما ذكره أبن أبي يعلى في طبقات الحنابلة: قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقـول: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبـل: أرى رجلاً من أهـل السـنة مـع رجـل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: "لا، أو تُعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلِّمـه، وإلا فألحقـه بـه، قـال ابن مسـعود رضـي اللـه عنـه:المـرء بخدنـه"، ثم قـال الشـيخ التويجري: ((وهذه الروايـة عن الإمـام أحمـد ينبغي تطبيقهـا على الـذين يمـدحون التبليغـيين، ويجـادلون عنهم بالباطـل، فمن كـان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهـل البـدع والضـلالات والجهـالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم: فإنه يلحق بهم، ويعامـل بمـا يعـاملون بـه؛ من البغض والهجـر والتجنُّب، ومن كـان جـاهلاً بهم: فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعـد العلم بهم فإنـه يُلحـق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

10- الطعن بالسـلفيين وعلمـائهم ومشـايخهم، وفتح منتديات لكل الخارجين عن السلفية من أجل ذلك:

إنَّ من أعظم خزايا الحلـبي في هـذا الزمـان قيامـه بـالطعن في السلفيين وعلمائهم الكبار ومشايخهم الفضلاء الذين يـردون على المنحـرفين ويكشـفون للعامـة والمخـدوعين بهم انحرافـاتهم ومناهجهم الباطلة، فيصـف الحلـبي هـؤلاء السـلفيين المجاهـدين

الصادقين الغيورين بـ "غلاة التجريح"!!، وينفِّر الناس عنهم بشتى أساليب المكر والخداع، ولم يكتف بذلك حتى فتح منتديات سماها بـ (كل السلفيين)!، وهي مفتَّحة الأبواب لكل ساقط في الخلق لقيط في العلم، قام الحلبي من خلالها على تجنيد بعض صغار الأسنان سفهاء الأحلام من الجهلة الأغمار ورفعهم إلى مرتبة المشرفين والأعضاء المميزين في تلك المنتديات؛ ليتكلَّموا في أهل العلم بالطعونات الفاجرة الباطلة وينسبوا إليهم الأوصاف الآثمة الكاذبة، وكلما كان الطاعن سفيهاً سليط اللسان على العلماء كلما كان أقرب إلى الحلبي وأرفع منزلة في منتدياته.

وطعوناتهم في السلفيين ومشايخهم لا تخفى إلا على فاقد البصر أو أعمى البصيرة، وبالأخص طعنهم في الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ووصفه بالكذب والبهتان والجهل والظلم والغلو والضلال والحزبية وتفريق السلفيين والكبر والتناقض والكيل بمكيالين وقلة العلم وضعف الفهم والتخريف والدعاء عليه بالهلاك واللعنة، إلى غير ذلك من أوصاف السوء التي هي مثبَّتة في منتدياتهم وتجري على ألسنة وأقلام مشرفيهم الفجرة.

وقد أخرج اللالكائي رحمه الله في [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ اعتقاد الرازيين] عن أبي حاتم الرازي رحمه الله أنه قال: ((وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر)).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل ينال من حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام)).

وقال نعيم بن حماد رحمه الله: ((إذا رأيتَ العراقي يتكلَّم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ الخراساني يتكلَّم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ البصري يتكلَّم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه)).

والشيخ ربيع حفظه الله من خواص أهـل العلم المعـروفين، وقـد أثـنى عليـه أئمـة هـذا الزمـان وكبـار علمـاء السـلفيين، وأشـادوا بردوده على المخالفين، وأيدوه فيها ونصروه، لكنَّ هؤلاء المميعة وشيوخهم أعرضوا عن هذه التزكيات بالكلية، وتكلّموا في الشـيخ ربيع ومنهجه بالباطل، وزعموا أنَّ منهجه تغيَّر عما كـان عليـه من قبل، وكذبوا والله، فالشيخ ربيع حفظه الله هو هو لم يتغيَّر، فكما عرفه السلفيون من قبل أنه لا يسكت عن أهـل الباطـل، فلا زال كذلك لا يسكت عن مبطل مهما كان وأينما كان، ولكنَّ الذي تغيَّر مَنْ بدَّل وانحرف عن سبيل العلماء إلى سـبيل الحزبيـة من أهـل الفوضى والـدهماء الـذين يسـعون إلى جمـع النـاس على مـا هم عليه من غثاء، هؤلاء هم الـذين تغـيروا ثم يحـاولون إقنـاع النـاس بمكرهم ودهائهم الخبيث أنَّ الشيخ ربيعاً هو الذي تغيَّر!.

فهؤلاء المميعة يذكرون أهـل البـدع بخـير وثنـاء، ويتقربـون إليهم بالألفة والمحبة والمودة والإخاء، وفي الوقت نفسه يعـادون أهـل السنة ويذكرونهم بسوء، ويقابلونهم بالقطيعة والبغضاء، وقد قـال البربهاري رحمه الله في شـرح السـنة: ((وإذا رأيتَ الرجـل يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوبـاً وابن عـون ويـونس بن عبيـد وعبـد اللـه بن ادريس الأودي والشـعبي ومالـك بن مغـول ويزيـد بن زريـغ ومعـاذ بن معـاذ ووهب بن جريـر وحمـاد بن زيـد وحمـاد بن سـلمة ومالـك بن أنس والأوزاعي وزائـدة بن قدامـة فاعلم أنه صـاحب سـنة، وإذا رأيتَ الرجـل يحب أحمـد بن حنبـل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر وذكـرهم بخـير وقـال قـولهم فاعلم أنه صـاحب سـنة،... ثم قـال: وإذا رأيتَ الرجـل يـذكر ابن أبي داؤد والمريسـي أو ثمامـة وأبـا الهـذيل وهشـام الفـوطي أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة)).

11- تـأليف الكتب والرسـائل والمقـالات في نصـرة الباطـل وأهلـه، والتأصـيل لحمايـة أخدانـه من أهـل الأهواء والبدع:

لقد كتب الحلـبي عـدة كتب ورسـائل ومقـالات في الانتصـار إلى المنهج التمييعي الذي صار هو من كبار دعاته في هذا الزمان، فلا تجد في الغالب للحلبي مكتوباً في هذا الوقت إلا ما ينتصر به إلى الباطل وأهله، والقيام بإنشاء الأصول الفاسدة وإحداث القواعـد الكاسدة لحماية أصحابه وإخوانه من المنحرفين والحزبـيين، ومن أشد هذه الكتب فسـاداً وإضـلالاً وتزييناً بالباطـل كتابـه المسـمى زوراً وبهتاناً [منهج السلف الصـالح في تـرجيح المصـالح وتطـويح المفاسـد والقبـائح في أصـول النقـد والنصـائح] وقـد قـرَّض هـذا الكتـاب في طبعتـه الثانيـة كـل من: (محمـد موسـى آل نصـر) و (مشهور حسن) و (باسم الجوابرة) و (زياد العبـادي)، وقـالوا في أول كلامهم: ((فألفيناه كتاباً مفيداً جامعاً لتقريرات أئمـة السـلف وتأصيلات علماء منهج السلف؛ مما يجعله كالميثاق الجـامع الـذي تأتلف عليه قلوب السـلفيين بإحسـان في كـل مكـان، عقب هـذا التفرق والتمزق والهـوان...، ولقـد أصَّـل فضـيلة الشـيخ في هـذا الكتـاب جـزاه اللـه خـيراً: الأصـول المنهجيـة السـلفية والقواعـد العلميـة الأثريـة؛ تأصـيلاً جيـداً نافعـاً))، ويلاحـظ القـارئ البصـير التناقض في هذا الكلام، ففي أولـه نسـبوا التأصـيلات إلى علمـاء منهج السـلف، وفي آخـره نسـبوه إلى علي الحلـبي نفسـه!!!، والحـق هـو الكلام الأخـير، فأصـول الكتـاب هي من إنشـاء علي الحلبي، ولا يُمكن نسبتها إلى منهج السلف الصالح ألبتة.

ولقـد أصَّـل علي الحلـبي في هـذا الكتـاب عـدة أصـول ومسـائل باطلة، وسأقوم - بتوفيق الله ومعونتـه - بجمعهـا وتوثيقهـا والـرد عليها في هذا الكلام الآتي:

الأصل الأول: تجوز التخطئة ويحرم الطعن

قال عليٌّ الحلبي في إحدى حواشي كتابه [منهج السلف الصــالح/ الطبعة الثانية ص147] في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء الــتراث: ((فــالطعن بهم - والحالــة هــذه - قــد يكــون طعنــاً بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع لكن البحث في البدع والتبديع)).

وقـال في المصـدر السـابق [هـامش (4) ص136]: ((خَطِّئ مَنْ أردتَّ مـا أردتَّ!، وإنمـا الـذي نحـذره منـه ونحـاذره: الألفـاظ، والتبديع، والهجر، والتشنيع!!)).

قلتُ:

هذا التأصـيل هـو نفسـه أصـل (نصـحح ولا نجـرح)، وقـد ردَّ كبـار العلمـاء على هـذا الأصـل وحكمـوا بفسـاده؛ منهم: الشـيخ ابن عثيمين رحمه الله، والشيخ عبدالله الغديان رحمـه اللـه، والشـيخ أحمد النجمي رحمـه اللـه، والشـيخ صـالح الفـوزان حفظـه اللـه، والشيخ عبدالمحسن العبـاد حفظـه اللـه، والشـيخ زيـد المـدخلي حفظه اللـه، والشـيخ ربيـع المـدخلي حفظـه اللـه، والشـيخ عبيـد الجابري حفظه الله، وغيرهم.

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في قواعد عـدنان عرعـور ومنها هذه القاعدة: ((هذا غلط، بل نجرِّح مَنْ عاند الحق))، وقال أيضاً: ((هذه قواعد مداهنة)). وقال الشيخ الفـوزان حفظـه اللـه: ((القاعدة هذه ما لها أصل، أهل الباطـل لازم تجـريحهم))، فقـال له السائل: القاعدة الرابعة يقول عدنان: "يجوز التخطئـة ويحـرم الطعن"، هل هذه القاعـدة صـحيحة؟، فكـان جوابـه حفظـه اللـه: ((هذه مثل "نصحِّح ولا نجرِّح" هي نفسها)).

وهـذه القاعــدة العرعوريــة الــتي قلَّده فيهــا المــأربي والحلــبي وأنصـارهم إنمـا هي على منـوال قاعـدة حسـن البنـا في الأصـل السـادس من الأصـول العشـرين؛ حيث قـال: ((ولكنـا لا نعـرض للأشخاص فيما اختلف فيه بطعن أو تجريح))!.

والغريب أنَّ الحلبي نفسه قد كتب في البيـان الموقَّع مـع الشـيخ ربيع حفظه الله وغيره في بيته حـول فتنـة أبي الحسـن المـأربي وقواعده الباطلة؛ فقال الحلبي: ((قول بعض النـاس: "نصـحح ولا نجـرح" باطـلٌ بيقين، فلا يـزال أهـل الحـديث من قبـل ومن بعـد يجرِّحــون مَنْ يســتحق التجــريح بالقواعــد العلميــة والأصــول الشرعية))، ثم يكتب الحلـبي مقـالاً في منتدياتـه بعنـوان: ["فـأيُّ الفريقَين أحـقُّ بـالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُـون" بلاءُ التجـريح... أم لـواءُ التصحيح؟!]، وهذا يدل على تلونه وتغيره!!.

ولا زال السلفيون قديماً وحـديثاً يجرِّحـون ويُبـدِّعون مَنْ يسـتحق ذلك، ولا يكتفون بمجرد التخطئة كما يصنع الحلبي وحزبه في هذا الزمان.

الأصـل الثـاني: التوسـع في الموازنـة بين الحسـنات والسيئات عند ذكر أهل البدع

ذكر الحلبي في كتابه حـالتين جـوَّز فيهمـا ذكـر حسـنات المـردود عليـه!؛ فقـال [منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة ص261]: ((جــوازُ ذكــر حســنات المــردود عليــه عنــد الحاجــة))، وقــال: ((استحسانُ ذكر حسنات المردود عليه إذا كان ذلك بـاب تـرغيب له للرجوع إلى الحق)).

والعجيب أنه قد ناقض نفسـه في أول هـذه المسـألة في كتابـه!، حيث قال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية – المسألة الرابعة عشرة "منهج الموازنات تفصيلا ص266"]: ((لقد تقرر عند عقلاء أهل السنة وحكمائهم في هذا الزمان: أنَّ أهـل البـدع والأهـواء لا تُذكر حسناتهم في معرض الـرد عليهم والنقـد لأفكـارهم والنقض على تصــوراتهم؛ لمــا في ذلــك من تلــبيسٍ على العامــة وبعض الخاصة، بالاغترارِ بهذه الحسنات وغضِّ الطرفِ عن تلك المخازي

والسـيئات، وهـذا في كلام شـيخنا الإمـام الألبـاني رحمـه اللـه وإخوانه العلماء الكبار كثيرٌ، بل كثيرٌ جداً)).
وقد طبَّق الحلبي هذا الأصل لما ذكر انتقاداته على "جمعية إحيـاء التراث" ثم أثنى عليها وعلى مشايخها كما تقدَّم تفصيله، ثم قـال ص145 حاشـية (3): ((وَلاَ يُقَـال - إِلْقـاءً لِلكَلاَمِ عَلَى عَواهِنِـه! -: هَذَا "مَنْهَجُ المُوَازَنَاتِ"!!، فَنَحْنُ عَـارِفُونَ بِمَـدَارِكِ هَـذَا "المَنْهَج"، خَبِيرُونَ - وَالحَمْدُ لِلَّـهِ - بِمَا يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لاَ يَجُوز)).
واضح أنَّ الحلـبي يعـرف مـدارك هـذا المنهج!؛ والـدليل التنـاقض المتقدِّم!، ومخالفته منهج العلماء الكبار الذي نقله بنفسه!!.

الأصل الثالث: التشـكيك في قاعـدة قبـول خـبر الثقـة في الحكم على الأعيان

قال علي الحلبي في جلسـة مسـجلة بصـوته [والشـريط موجـود في موقع المغراوي التكفيري، وتفريغـه موجـود في كتـاب "تنبيـه الفطين لتهـافت تأصـيلات علي الحلـبي المسـكين" للأخ سـعد الزعتري وفقه الله تعالى]: ((وأنا أقول: بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة!، كلمة خبر الثقـة الـتي تقـال اليـوم ليسـت كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديمًا يقولونها!!، كلمة خبر الثقـة اليوم هي صورة أخـرى من صـور التقليـد للأسـف!!، طبعًـا كلمـة خبر الثقة الأولى التي كان العلماء يطلقونها: كـانوا يطلقونهـا في بـاب الجـرح والتعـديل المتعلِّق بـالرواة!!؛ الآن هنـاك شـيخ رأى تلميـذًا أو رأى راويًـا، فمن خلال خبرتـه بـه عـرف أنـه ضـعيف أو عرف أنه ثقة؛ إذا وثَّقته لا يقال لي ما الدليل على توثيقي؟! لأني أنا وثَّقتـه بعـد خـبرة وبعـد درايـة، وكـذلك بالتصـحيح والتضـعيف؛ التصحيح والتضعيف له شروط، وهذه الشـروط أحيانًـا لهـا تمـيز، وتميز كبير، فليس من المعقول أقول: هذا حـديث صـحيح بسـبب كذا وكذا وكذا، يعني هنا يقال: خبر ثقة!!، لكن هل خبر الثقـة في

تبــديع الســني وتســليف المبتــدع؟!؛ هــذا لا يُعــرف في تــاريخ الإسلام!!!، هذه قضية الآن الخلط فيها قـوي وقـوي جـدًا، ولم أر مَنْ ينتبه لها وللأسف الشديد!)).
أقول:
هذا الكلام فيه عدة مغالطات تدل على جهل الحلبي في أبجديات علم الحديث!
فلا فرق بين خبر الثقة التي كانت تطلق قديماً وبين هـذه الكلمـة التي يطلقها علماء السلفيين وأتباعهم اليوم، ومَنْ ادَّعى التفريـق فعليه البينة!، وقبول خبر الثقة واجب لأنه من باب الأخـذ بالـدليل وإتباع ما تقتضيه البينة والحجة وليس من قبيل التقليد!، ولا فـرق بين إطلاق كلمة "خـبر الثقـة" في الـرواة والروايـة وبين إطلاقهـا في باب التبديع والحكم على الأشخاص، لأنَّ من الــراوة مَنْ حكم عليـه العلمـاء بالبدعـة كقـولهم: "فلان ناصـبي" أو "رافضـي" أو "قدري" أو "مبتدع" وأمثال ذلك مما يصعب عده في كتب الجـرح والتعـديل، فهـذا تبـديع وروايـة في نفس الـوقت، ولا دليـل على التفريق بينهما.
وقد ردَّ العلامة ابن القيم رحمه الله تعـالى دعـوى أنَّ هـذا الحكم من قبيــل التقليــد؛ فقــال في [إعلام المــوقعين 4/254-258]: ((وقبول قول هؤلاء من باب قبـول خـبر المخـبر والشـاهد؛ لا من باب قبول الفتيا في الدين من غـير قيـام دليـل على صـحتها؛ بـل لمجرد إحسان الظن بقائلها مع تجـويز الخطـأ عليـه. فـأين قبـول الإخبار والشهادات والأقـارير إلى التقليـد في الفتـوى؟! والمخـبر بهـذه الأمـور يخـبر عن أمـر حسـي؛ طريـق العلم بـه: إدراكـه بالحواس والمشـاعر الظـاهرة والباطنـة، وقـد أمـر اللـه سـبحانه بقول خبر المخبر به؛ إذا كان ظاهر الصـدق والعدالة. وطـرد هـذا ونظيره: قبول خبر المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وســلم بأنه قال أو فعل، وقبول خبر المخبر عمن أخبر عنـه بـذلك، وهلم

جراً، فهذا حق لا ينازع فيه أحد، وأما تقليد الرجـل فيمـا يخـبر بـه عن ظنـه: فليس فيـه أكـثر من العلم بـأنَّ ذلـك ظنـه واجتهـاده!، فتقليدنا له في ذلك بمنزلـة تقليـدنا لـه فيمـا يخـبر بـه عن رؤيتـه وسماعه وإدراكه))، وقال: ((ومن ذلك: التقليد في قبول الترجمة في الرسالة والتعريـف، و "التعـديل والجـرح"؛ كـل هـذا من بـاب الأخبار؛ التي أمر الله بقبول المخبر بها إذا كان عدلاً صـادقاً، وقـد أجمع الناس على قبول خبر الواحد))، وقال: ((أنَّ استدلالكم بهذا من باب المغاليط!، وليس هـذا من التقليـد المـذموم على لسـان السـلف والخلـف في شـيء، ونحن لم نرجـع إلى أقـوال هـؤلاء لكونهم أخبروا بها؛ بل لأنَّ الله ورسوله أمر بقبول قـولهم وجعلـه دليلاً على ترتب الأحكام، فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار)).

ومما يدل على أنَّ التبديع يدخل في أسباب جرح الراوة؛ مـا قالـه الحافظ ابن حجر رحمه اللـه تعـالى في مقدمـة [فتح البـاري ص 384]: ((فلا يقبـل الطعن في أحـد منهم إلا بقـادح واضـح؛ لأنَّ أسباب الجرح مختلفـة، ومـدارها على خمسـة أشـياء: البدعـة، أو المخالفـة، أو الغلـط، أو جهالـة الحـال، أو دعـوى الانقطـاع في السند)).

وكذلك مما أصَّله الحلـبي في هـذه المسـألة؛ التفريـق بين "خـبر الثقة" و "حكم الثقة" بدعوى أنَّ كلام العلماء قد يكون خبراً وقـد يكون حكماً، وهما لا يسـتويان في الإلـزام وعدمـه عنـد الحلـبي!، فقد قال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانيـة ص230 مسألة "القال والقيل ونقل الأقاويل"]؛ بعد أن سرد قصـة ذكرهـا من الواقع المعاصر: ((فأين هـو ذاك الثقـة إذن؟!))، ثم علَّق في الهامش عليهـا: ((وهـذا يفتح لنـا لزامًـا: بـاب التفريـق بين "خـبر الثقـة" و "حكم الثقـة"؛ ومَنْ لم يفـرِّق بينهمـا فقـد غلـط غلطًـا شنيعًا!، فهل يسـتوي خـبر الثقـة عن فلان أنـه موجـود!، كـالحكم على هذا الموجود بأنه مبتدع؟!!، فكيف إذا تعارض حكم الثقة مع

حكم ثقة آخر؟!، وما السبيل إذا تعارض حكم الثقة مع مـا يعرفـه المتلقي عنه الحكم من حكم يخالفـه؟! هـل كـل ذلـك سـواء؟! لا يستويان مثلًا)).

قلتُ:

مقصود الحلبي بهذا التفريق هو عدم الإلزام بأحكـام العلمـاء في التبديع!، بدعوى أنها أحكام تخضع للاجتهاد والرأي وليست أخبـاراً يلزم قبولها، وهذا التفريق بهـذه الـدعوى فاسـد لم يقـل بـه أحـدٌ قبل الحلبي فيما نعلم!، فإنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في كتب المجروحين والضعفاء والمتروكين والمدلسـين والوضـاعين وكتب الجرح والتعديل وكتب السير والتاريخ والعلـل وغـير ذلـك، لا نجـد فيها مَنْ يفرِّق بين الأخبار والأحكام في مسـألة الإلـزام، فكلامهم رحمهم الله من قبيل الأخبار لا الاجتهاد والـرأي والاسـتنباط، فهـو واجب القبول، لأنَّ خبر الثقة يجب قبوله بلا خلاف.

وقـد نصَّ العلامـة الصـنعاني رحمـه اللـه على عـدم التفريـق بين الخـــبر والحكم فقـــال في [توضـــيح الأفكـــار 2/118-119]:

((والحاصل: أنَّ الدليل قـد قـام على قبـول خـبر العـدل؛ إمـا عن نفسه بأنْ يخبر بأنه ابن فلان أو أنَّ هـذه داره أو جاريتـه، فهـذا لا كلام في قبـول خـبره عنـه بالضـرورة الشـرعية، بـل يقبـل خـبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر: لا إلــه إلا الله؛ ويحقن دمه وماله ونعامله معاملـة أهـل الإيمـان لأخبـاره بالتوحيد وإنْ كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإنْ كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبل أيضًـا، وإنْ كـان عن صفة غيره بأنه عدل أو فاسق قُبِـل أيضًـا؛ إذ الكـل خـبر عـدل!!، وقبول خبره ليس تقليـدًا لـه؛ بـل لمـا قـام عليـه من الـدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنـا فيـه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار)).

فكلام العلمـاء في الرجـال مبـنيٌ على الأخبـار الصـادقة والنقـل الموثـــوق، وليســـت مبنيـــة على الظنـــون أو الاجتهـــاد والـــرأي والاسـتنباط، فالتشـكيك في أحكـامهم - فضـلاً عن عـدم القبـول بالكلية! – هو تشكيك بأخبار الثقات والمصـادر الموثوقـة بلا حجـة ولا بينة، وهـذا باطـل، ويفتح بابـاً من الشـر والفسـاد في تعطيـل الأحكام الثابتة.

واختلاف الأئمـة في الرجـال تعـديلاً وتجريحـاً؛ إنمـا سـببه اختلاف الأخبار والنقـل في الـراوي المختلـف فيـه، فمَنْ بلغـه مـا يـوجب تجريحه ضـعَّفه، ومَنْ لم يبلغـه شـيء من ذلـك بـنى حكمـه على الظاهر وحسن الظن فعدَّله.

قال العلامة الصنعاني رحمـه اللـه في [إرشـاد النقـاد إلى تيسـير الاجتهـاد ص108-115]: ((فبسـبب هـذا الاختلاف حصـل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفـرعين عن اختلاف مـا بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدرايـة، فهو ناشـئ عن اختلاف الأخبـار، فمن صـحَّح أو ضـعَّف فليس عن رأي ولا اسـتنباط كمـا لا يخفى؛ بـل عمـل بالروايـة، وكـل من المصـحِّح والمضـعِّف مجتهـد عامـل بروايـة عـدل، فعـرفتَ: أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مـداره على الـرأي!، ولا هـو من أدلـة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد. نعم وقد يأتي مَنْ له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة إطلاع على كلام الأئمـة فإنـه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح)).

الأصل الرابع: لا إلزام بالجرح المفسَّر والتبديع القـائم على الحجة إلا بشرط الإجماع أو الاقتناع

قال الحلبي في كتابه [منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة ص 224 المسـألة الحاديـة عشـرة "الجـرح المفسـر" حاشـية (1)]: "تنبَّه لهذه الفائدة الرائدة التي يشدُّ لها الرحل: مسألة "قطعيــة"

عند صاحبها ولا يُلـزِمُ بهـا، فكيـف يكـون شـأنُ الملـزمِ بمـا ليس قطعياً؟! وأين هو ذا من التأصـيلات العلميـة المنضـبطة؟! نعم؛ لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقاً ويدافع عنه ويحشد له؛ لكن بدون إلزام!، بالخصام!".
فالحلبي لا يرى الإلزام والخصام في المسائل القطعية فضـلاً عن غيرها!، وهـذا تأصـيل خطـير، والسـبب أنـه قـد حمـل كلام شـيخ الإسلام رحمه الله ما لا يحتمل ويبتره عن سياقه ولحاقـه، فشـيخ الإسلام رحمه الله يتكلَّم عن مسألة من موارد الاجتهـاد ولم يعلم قطعـاً مخالفتهـا للكتـاب والسـنة، لكنهـا قـد تكـون قطعيـة عنـد البعض، فمثل هذه المسألة التي بانت لأحد الناس ولم تبن لغيره، لا يلزم بها حتى يبين لهم ما بان له بالحجـة والبرهـان، لأنَّ إلـزام النـاس قبـل البيـان والحجـة من قبيـل التقليـد، وأمـا المسـائل القطعية الظاهرة في الكتاب والسنة أو الإلزام بعد البيان والحجة فهذا قد قال فيها شيخ الإسلام رحمه الله بعد: ((فهـؤلاء ونحـوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحـق فيعـرض عنـه: يجب الإنكـار عليهم بحسب ما جاءت به الشـريعة من اليـد واللسـان والقلب!، وكذلك أيضـا ينكـر على من اتبـع الأولين المعـذورين في أقـوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع!!؛ فإنَّ العذر الذي قـام بهم منتـف في حقه فلا وجـه لمتابعتـه فيـه، ومن اشـتبه أمـره من أي القسـمين هو؟! توقـف فيـه، فـإنَّ الإمـام إنْ يخطئ في العفـو خـير من أنْ يخطئ في العقوبـة؛ لكن لا يتوقـف في رد مـا خـالف الكتـاب والسنة، فإنَّ النبي صلى الله عليه وسـلم قـال: "من عمـل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد"، فلا يسوغ الخـروج عن مـوجب العمـوم والإطلاق في الكتاب والسنة بالشبهات، ولا يسوغ الـذم والعقوبـة بالشبهات، ولا يسوغ جعل الشيء حقًا أو باطلًا أو صـوابًا أو خطـأ بالشبهات)) انظر كلامه كله في [المجموع 10/378-387].

وقـال الحلـبي أيضًـا في هـامش كتابـه [منهج السـلف الصـالح/ الطبعة الثانية ص219]: ((تنبيه آخر: قلتُ في بعض مجالســي: لا "يُلزَمُ" أحدٌ بالأخذ بقول جارح إلا ببينة "مُقنِعَةٍ" وسببٍ واضـحٍ، أو بإجماعٍ علميٍّ معتبر، ففهما البعض – ولا أدري كيف – على أصـل الجرح، وأنه لابد له من إجمـاع!!، وفـرق بين "قولـه" أو "قبولـه" وبين "الإلـزام بـه" كبـير كثـير - كمـا لا يخفى-!!. فمن "قبلـه" - مقتنعًـا بـه - فنعمَّا هـو، ومن لم يقبلـه لعـدم قناعتـه الشـرعية العلميـة لا يلـزم بـه، وإلا فكيـف يُلـزِمُ المختلفـان في "واحـدٍ" غيرهمـا؟!، ومـا دليـل كـل في هـذا الإلـزام؟!، ومـا موقـف "الملزَم"؟! ثم إنَّ "الإلزام" المنفي - ها هنا- هو مـا يـترتب عليـه تبديع، وتجديع، وتشنيع!، أمّـا "الإلـزام" بمعـنى: الانتصـار والتأييـد وجمع الأدلة لنصرة قولٍ ما فهذا مقبـول غـير مـرذول، وقـد قـال الإمام الـذهبي في [السـير 11/82]: "وإذا اتفقـوا على تعـديلٍ أو تجريحٍ فتمسَّك به"، وقال شيخ الإسلام في [منهاج السنة النبوية: 3/98]: "والحـق: أنَّ أهـل السـنة لم يتفقـوا قـط على خطـأ"، والكلام كله حول "أهل السـنة" وفيهم, لا المبتدعـة وذويهم!، فلا تتجنَّ!!)).

قلتُ:

يلاحظ القارئ أنَّ الحلبي يصرِّح في عدم الإلزام بـالجرح إلا بأحـد أمـرين: البينـة المقنعـة والسـبب الواضـح، أو الإجمـاع العلمي المعتبر، والإلزام المنفي عنده - إلا بهذين الأمـرين - يريـد بـه مـا يترتب عليه الأحكام من تبـديع أو تجـديع أو تشـنيع أو هجـر، وأمـا الإلزام بمعنى الانتصار للقول الذي يتبناه والرد على المخـالف لـه فيقبله الحلبي ولا ينفيه.

وهذا تأصيل عاطل وتفريق باطـل!، لأنَّ الحجـة إذا قـامت فالكـل يجب عليهم الانقياد لها والقبول سواء كان ذلـك في الأخـذ والـرد في المسائل أو كان في الحكم على الأعيـان، والقناعـة أمـرٌ غـير

منضبط، فتعليق قبول الحجة وما تقتضيه من أحكام بهـا ليس من الحكمة ولا من الشرع ولا من العقل، وقد يدَّعي البعض أنـه غـير مقتنع بما أتيتـه من دليـل واضـح وبرهـان قـاطع فلا يقبـل الحكم، وحقيقته الاستكبار والعنـاد والجـدل والهـوى، قـال تعـالى: ((وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُـلِّ آيَـةٍ مَّا تَبِعُـواْ قِبْلَتَـكَ وَمَـا أَنتَ بِتَـابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْـوَاءَهُم مِّن بَعْـدِ مَـا جَـاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ)) وقـال: ((إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءتْهُمْ كُلُّ آيَـةٍ حَتَّى يَـرَوُاْ الْعَـذَابَ الأَلِيمَ))، وعـرَّف صـلى اللـه عليـه وسـلم الكـبر فقـال: ((الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ)).

ومما يؤكِّد أنَّ الحلبي لا يلزم الناس بأخذ الحجة ولو قـامت عليهـا الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، أنـه نقـل كلامـاً علميـاً للشـيخ ربيع حفظه الله تعالى في متن كتابه، جاء في آخـره قولـه وفقـه اللـه [كمـا في منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة ص393]: "عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقون، ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلمـاء الـذين حكمـوا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعـة؛ فهـذا هـو المنطق الذي قرره القـرآن والسـنة وعلمـاء الإسـلام، بخلاف مـا يقرره بعض الخارجين ويدعون إليه من التقليـد الأعمى مخـالفين في ذلك هذا المنهج العظيم" انتهى كلام الشيخ ربيـع حفظـه اللـه الذي نقله الحلبي في كتابه.

فلم يعجب هـذا الكلام الحلـبيَّ لأنـه لا يوافـق هـواه وتأصيله في عدم الإلزام؛ فعلَّق عليه في الهامش تحريفاً لمقصـوده وإفسـاداً لمدلولــه بقولــه: ((قلتُ: قولــه [بالأدلــة الواضــحة والــبراهين القاطعة] أي: إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقـدَّم تقييده بذلك مراراً منه!، أما إذا لم يقتنعوا بها - وهـذا ممكن جـداً وإلا ما حصل اختلاف قط! – فلا سـبيل معهم إلا النصـح والتفـاهم

والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، وأما إلـزامهم بمـا لم يقتنعـوا به، وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد!، بل أقبح!!. ثم لـو كـان الجـرح من حيث الواقـع واضـحاً قاطعاً لما اختلفوا فيه أصلاً، فتأمل)).
قلتُ:
ماذا يفهم القارئ من هذا التعليق؟!
أدلـةٌ واضـحةٌ وبـراهينٌ قاطعـةٌ ثم لابـد بعـد ذلـك من شـرط (الاقتناع)!، وفي حال لم يقتنع المخالف فلا سبيل معه إلا التناصح والصبر من غير إلزام ولا ولا تشنيع ولا خصـام، ثم يصـوِّر الحلـبي الاختلاف في قبول الجرح وعدمه سببه عدم الوضوح والقطع في الجـرح نفسـه من حيث الواقـع، فهـو يكـرُّ على الحجـة بمعـول الإفساد ويفرُّ من إلقاء اللـوم على المخـالف فـراره من الأسـد!، فهـو يُعظِّم الخلـق المخـالفين للحجـة ويلتمس لهم المعـاذير، ولا ينصف الحق ولا يرحم أهله!.
فأيُّ منهج هذا الذي يريد الحلبي أن يتبعه الناس فيه؟!
وقال الحلـبي في [الشـريط الـذي قـام الأخ الزعـتري بتفريغـه]:
((ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهـل العلم على تبـديع واحـد لا يسعهم أن يخالفوا؛ إذا أجمعوا!!)).
أي في حال عدم الإجماع على التبديع فالكل في سعة!، مـا شـاء الله!، فأين الانقياد للحجة وإتباع الدليل؟!
أم أنَّ وجوب الانقياد محله في المسائل والأحكام المجمع عليهـا، وأما المسائل والأحكام المختلف فيها فلا إنكار فيها ولا تشـنيع ولا إلزام؟! وهذا هو ما عليه الحلبي من مذهب ودعوة تأصيلاً وتفريعاً وتنزيلاً وتطبيقاً.
ومعلـوم أنَّ العلمـاء قـديماً وحـديثاً أنكـروا دعـوى (لا إنكـار في المسـائل الخلافيـة)!، هـذه الـدعوى الـتي أدَّت إلى الاحتجـاج بـالخلاف في رد الحجج والأدلـة، وأدَّت إلى تتبـع رخص العلمـاء

وزلاتهم، والانحلال من الشرع والتكليف والتعلق بالهوى والتشهي والتخيير بين أقوال العلماء!، وهي دعوى توافق مبدأ الديمقراطية في حرية الرأي والفكر والعبادة والتدين!!، فليُنتبه لهذا.
وقد فصَّل العلماء القول في هذه القاعدة، وبيَّنوا أنَّ الخلاف منــه القوي المعتبر الذي له وجه من النظر بسبب خفاء الأدلة واشتباه وجه الحق في المسألة المختلف فيها، ومنه الضعيف غير المعتـبر وليس له نظر لظهور الدليل وقوة دلالته، فالأول هو الخلاف الذي يُطلــق عليــه (خلاف اجتهــادي)، وأمــا الثــاني فليس من مــوارد الاجتهاد، بل يُنكر على المخالف ويشنَّع عليه.
ومما يدل على أنَّ الحلبي لا يلزم بالجرح والتبديع إلا بالإجماع؛ أنه ذكر في كتابه [منهج السـلف الصـالح "مسـألة الجـرح المفسَّـر"] كلمـتين معروفـتين لأهـل العلم؛ الأولى: "لا يُـترك الرجـل عنـدي حتى يجتمع الجميع على تركه"، والثانيـة: "ولا يـترك حـديث رجـل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه"، وعقَّب بقولـه: ((فـأين بـاب الجرح المفسَّر هنا؟!)).
وقد كان الحلبي نفسه يُنكر هذا المـذهب المتسـع، فقـد قـال في شرحه للبـاعث الحـثيث [شـريط 39]: ((وهـذا كلام في الحقيقـة ليس بدقيق!!، بمعنى: أننا نرى بعض الكذابين قد ورد توثيق لهم؛ فهل نقول: هذا لا نترك حديثه لأنَّ الجميـع لم يجتمعـوا على تـرك حديثه؟!، نقـول: لا، وإنمـا الحجـة في ذلـك كلـه على مـاذا؟ على البينة وتفسير الجرح!، فإذا جاءنا جرحٌ مفسر في راوٍ وثقَّه زيد أو عمرو من كبار أئمتنـا، فـإنَّ الجـرح المفسـر مقـدم على التعـديل المبهم!، بل نقول: مقدَّم على التعديل مطلقاً، لماذا؟ لإنَّ الجـارح معـه زيـادة علم ومعـه بينـة تزيـد على الأصـل في الـراوي وهـو الثقة)).
وفي [شريط 35] علَّق الحلـبي على كلمـة للعلامـة أحمـد شـاكر في طبعته ص 289 المجلد الاول: "ولهذا كان مذهب النسائي أن

لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه" بقوله: ((وهذا في الحقيقة مذهب لم يعمل به أحـد من أهـل العلم!، حـتى النسـائي نفسه لم يستقر قوله على هـذا الكلام من حيث التطـبيق العملي لهذا القول الذي هو قد أصله وقد ثبته، لذلك نراه هو يضعِّف رواة قد ضـعفهم غـيره أو العكس، اذن كيـف يقـول: "لا يـترك حـديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه"؟!، فهو أول المخالفين فضلاً عن غيره؛ فهو قد يختار أحيانًا بعض الأقوال التي فيها توثيـق رجـل أو تضعيفه)).
وقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال معمر: وكتبَ بـه إلي أيـوبُ السـختياني: أنَّ أبـا مسـعود الأنصـاري دخـل على حذيفة رضي الله عنهما، فقال: أوصنا يـا أبـا عبداللـه، فقـال حذيفة: أما جاءك اليقين؟ قـال: بلى وربي، قـال: ((فـإنَّ الضـلالة حق الضلالة: أن تعرف اليوم ما كنت تنكر قبـل اليـوم، وأن تنكـر اليوم ما كنت تعـرف قبـل اليـوم، وإيـاك والتلـون، فـإنَّ دين اللـه واحد)).
والمتتبع لكتاب الحلبي [منهج السـلف الصـالح] يُلاحـظ فيـه بجلاء تشـكيك الحلـبي بقاعـدة "وجـوب تقـديم الجـرح المفسَّـر على التعـديل المجمـل"، من ذلـك قولـه في أول الكلام عن "مسـألة الجــرح المفسَّــر": ((وهي مســألةٌ - اليــوم - من أهمِّ المســائل المفضية إلى النزاع والخصام والإلـزام!؛ بسـبب سـوء التصـور أو خلل التصرف!، فكلُّ مَنْ جـرح شخصـاً نـراه يلـزم الآخـرين بـه!، بحجة أنَّ جرحه له مفسَّر!!، وأنه واجب قبول الجرح المفسَّر!!!، مـع أنَّ الأمـر ليس بهـذه السـهولة كمـا قـد يتصـوره أو يصـوِّره البعض)).
فالحلبي هنا يُحاول يصعِّب هذه القضية بهذا التشغيب والتهويل!.
وقال ص322: ((بل حتى المفسَّـر منـه؛ قـد يقبلـه البعض ويـرده بعض آخر؛ بحسب القناعة بحجة هذا التفسير كما تقدمت الإشارة

إليه))!، وقال ص323: ((فقد يكـون ثمـة تفسـير بمـا لا يقـدح))، وقال ص320: ((حتى لـو كـان مفسَّـرًا أحيانًـا!؛ فمـا كـان جرحًـا قادحًا عند بعض أهل العلم قد لا يكون كـذلك عنـد آخـرين، وهـذه بدهية لا تحتاج إلى دليل، فضلًا عن حشد لأدلة!))، وقال ص321: ((المتشدد في الجرح قد يرد جرحه مع تفسيره لـه!))، وقـال في ملخص المسائل في أول مقدمـة كتابـه الطبعـة الأولى؛ وهـو في الطبعة الثانية ص92 : ((الجرح يحتاج إلى أدلـة وأسـباب معتـبرة مقنعة))، وقال في هامش كتابـه ص319: ((وهـذا الكلام الجليـل يبين حكم أمرين مهمين: الأول: لزوم بيان أسباب الجرح من قبل الجارح. الثاني: أنَّ هذا اللزوم ليس ذا صـلة حتمـاً بوجـوب قبـول جرحه؛ فقد لا يقتنع به فيُردُّ!))، وقـال في ص334: ((ألا تـرى أنَّ هنالك مَنْ يتهم شيخنا الألبـاني بالإرجـاء؟! فهـذا سـبب!، وهنالـك مَنْ يتهمه: بالنقيض بالخارجية؟! وهذا سبب أيضًـا!، لكن أين همـا من الحـق والصـواب والـدليل والبرهـان؟!، فلابـد من تقييـد بيـان الأسباب أو تفسير الجرح بـ"ما يُقنع")).
ويكفينـا في ردِّ هـذه التشـغيبات والتلبيسـات؛ مـا قالـه الشـيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص 21]: ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سـيد الناس في مقدمة كتابه "عيون الأثر" من توثيـق الواقـدي!؛ فإنـه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاتـه علم المصطلح على: "وجـوب تقـديم الجـرح المفسـر على التعـديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟!، وقد اتهمه به أيضًا الإمام الشـافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلِّده، وأبو داود وأبو حـاتم، وقـال أحمـد: كذَّاب)).
ورد الشيخُ الألباني رحمه الله ردًا شـديدًا على الشـيخ إسـماعيل الأنصـاري رحمـه اللـه في [مقدمـة المجلـد الأول من سلسـلة الأحـاديث الضـعيفة والموضـوعة في الطبعـة الثانيـة/ مكتبـة

المعارف]، وذكـر أسـباب شـدته عليـه هنـاك، وممـا قالـه الشـيخ الألباني في رده على الشيخ الأنصاري حينما قوى عطيـة العـوفي راوي حــديث "اللهم إني أســألك بحــق الســائلين عليك": ((قــد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميـتين كمـا فعـل قبلـه الكـوثري وغــيره من المتعصــبة وأهــل الأهــواء كمــا ســيأتي في الكتــاب: الحقيقـــة الأولى: تضـــعيف الجمهـــور لعطيـــة من المتقـــدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك كــالنووي وابن تيميــة وغــيرهم...، الحقيقــة الأخــرى: أنــه من الثــابت في علم الحــديث أنَّ الجــرح – وبخاصــة إذا كــان مفسَّــراً – مقــدَّم على التعديل، وجرح عطية هنـا مفسَّـر بشـيئين: الأول: سـوء الحفـظ، والثاني: التدليس...)).

فأين شرط (الاقتناع) الذي يدندن حوله الحلبي ويكرره كثيراً؟!

الأصــل الخــامس: التفريــق بين العقيــدة والمنهج من حيث واقع الدعاة والدعوات

إنَّ من المعلوم أنَّ كلمة (العقيدة) تختلف عن كلمة (المنهج) من حيث اللغة والشرع، فالأنبيـاء عقيـدتهم واحـدة ومنـاهجهم شـتى، قال تعالى: ((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا))، وقال صلى اللــه عليــه وســلم: ((أنــا أولى النــاس بعيســى بن مــريم في الــدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى، ودينهم واحد)) متفق عليه، والعقيدة هي الدعوة إلى توحيد الله عز وجل ونبـذ الشـرك وأصول الإيمان ويدخل فيها أصول الأحكام العملية، فهذا مـا كـان عليه الأنبياء والمرسلين كلهم، وأما الشريعة فهي فـروع الأحكـام العملية، وأما المنهج فهو السبيل الذي كان عليـه كـل رسـول في العلم والعمل والدعوة، والمنهج السلفي: هو السـبيل الـذي كـان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وسلف الأمة في القرون الثلاثـة المفضلة ومَنْ تبعهم بإحسان في العلم والعمل والدعوة.

وقــد يــرى بعض العلمــاء أنَّ المنهج أوســع من العقيــدة؛ فمنهج السلف في الاعتقاد، ومنهج الســلف في الـدعوة، ومنهج الســلف في مصدر التلقي والتأصيل، ومنهج السلف في التعامل مـع أهـل البــدع، ومنهج الســلف في معاملــة الحكــام، إلى غــير ذلــك من الأبواب، فالاعتقاد باب من هذه الأبـواب، وقـد يـرى البعض الآخـر أنَّ العقيـدة أوسـع من المنهج؛ لأنَّ مسـائل المنهج هـذه موجـودة ضمن مصنفات العقيدة، فمثلاً (كتاب السـنة للإمـام أحمـد رحمـه الله) يشتمل على عدة مواضـيع خاصـة بالإيمـان والاعتقـاد، لكنـه يتضمن أيضاً مسائل في التعامل مع أهل الأهواء والبـدع ومعاملـة الحكام وغير ذلك.

فهذا الاختلاف بين (العقيـدة) و (المنهج) من جهـة اللغـة والشـرع ونظر العلماء لهما.

أمــا التفريــق بين (العقيــدة) و (المنهج) من جهــة واقــع الــدعاة والدعوات؛ فهذه بدعة حزبية يُـراد بهـا التهـوين من الاختلاف مـع أهل البدع الذين يخالفوننا في بعض مسائل المنهج ويتفقون معنـا في التوحيـد وأصـول الإيمــان، فيقولــون: (فلان عقيدتــه ســلفية ومنهجه إخواني) أو (الدعوة الفلانية عقيدتها سليمة سـلفية لكنهـا تختلف معنا في بعض مسـائل المنهج)، والنتيجـة: لا يخـرج هـؤلاء من السلفية!، وهذا تفريق باطل أنكـره الأئمـة الثلاثـة وجمـع من كبار العلماء في هذا العصر.

وعليٌّ الحلبي يعرف ما تقدَّم من تفصيل، لكنه جاء ببدعـة جديـدة في التفريق فقال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانيـة ص255 "مسألة بين العقيدة والمنهج"]: ((المنهج سـياج العقيـدة وحصـنها المـنيع، فلـو حصـل أنَّ أحـدًا كـان ذا عقيـدة سـلفية في نفسـه ولكنـه منحـرف في منهجـه – حزبيًـا كـان أو غـيره – فـإنَّ الشيء الأقوى فيه - منهجًا أو عقيدة - هـو الـذي سيسـيطر عليـه ويؤثر فيه؛ بحيث لا يستمر كما يقال في حالة انعدام الـوزن الـتي

يعيشـها!!، فإمـا أن يـؤثر منهجـه على عقيدتـه فيـؤول مبتـدعاً مكشـوفاً!، وأمـا أن تـؤثر عقيدتـه على منهجـه فيُصـبح سـلفياً معروفاً!، وإنَّ الأخيرة لأحب إلينـا من الأولى، ولـذلك نـدعو ونجـد ونصبر ونتصبَّر)).

فهـو عنـد الحلـبي قبـل التـأثير – أي في لحظـة انعـدام الـوزن! - سلفي العقيدة حزبي المنهج!!، ولا يمكن لنا أن نبدِّعه - مع كونـه منحرفاً في منهجه! – حتى نراه مدة من الزمن قـد تقصـر!، وقـد تطـول!!؛ لأنَّ من المعلـوم أنَّ بعض الحزبـيين لهم وسـائل في مخادعة الناس وفي التلاعب على عقولهم لا يمكن أن يعرفهـا إلا الحـذَّاق من أهـل العلم، فنـترك أمثـال هـؤلاء - على وفـق كلام الحلبي - لا نحكم فيهم ولا نحذِّر منهم!، وكأنهم صاروا في منزلـة بين منزلتين!، نتركهم يتلاعبون بعقول الناس ويضلون منهم الجم الغفـير حـتى نـرى مـآلهم وعـاقبتهم!، وليس لنـا معهم إلا الصـبر والتصبر!، هكذا يريد الحلبي من السـلفيين!، وهـذا واقعـه وحالـه فعلاً مع المنحرفين، والله المستعان.

وهذا الكلام والتأصـيل باطـل ومضـطرب، لأنـه مبـنيٌّ على تصـوِّر خاطئ وهـو أنَّ المنهج قـد ينفـك عن العقيـدة في واقـع وأحـوال الدعاة!، ويكفي في رده ما أجاب به الشـيخ الألبـاني رحمـه اللـه لما سُئل كما في [الشريط رقم 751 من سلسـلة الهـدى والنـور في الدقيقة 47]: ما مدى اسـتقامة قـول: "فلان سـلفي العقيـدة ولكنه على منهج الإخوان"؟! فهل المنهج ليس من العقيدة؟ وهل عُرف هذا التقسـيم عنـد السـلف؛ فوجـد رجـل سـلفي المعتقـد، ولكنه ليس بسلفي المنهج؟!

فكان جوابه رحمه الله حازماً: ((لا يفترقـان يـا أخي، ولا يمكن أن يكون إخوانياً سلفياً!!؛ لكن سيكون سلفياً في بعض وإخوانيـاً في بعض، أو إخوانياً في بعض وسلفياً في بعض، أما أن يكون سـلفياً على مـا كـان عليـه أصـحاب الرسـول عليـه السـلام؛ فهـذا أمـر

مستحيل الجمع بينهمـا!!. الإخـوان المسـلمون دعـاة، طيب، إلى ماذا يدعون؟ هل يـدعون إلى دعـوة السـلف الصـالح؟! يعـني إذا تصورنا إخوانياً سلفياً!؛ هل هو يدعو إلى دعوة سـلفية؟ الجـواب: لا، فإذًا هذا ليس سلفياً!، لكن في جانب يكون كذلك، ومن جانب آخر يكون ليس كذلك)).

وفي جـواب آخـر قـال كمـا في [دروس مفرغـة للشـيخ الألبـاني 8/11]: ((فإذا كان هنـاك رجـل سـلفي ثم هـو يـدعو إلى جماعـة أخرى في أفكارها وفي دعوتها ما يخـالف الـدعوة السـلفية، فهـو كالذي يجمع بين نقيضين في أمرٍ واحد!. لكن هذا ينكر عليه؛ لأني أعتقـد أنَّ هـذا السـلفي لا يعلم أنَّ في تلـك الجماعـة مـا يخـالف الدعوة السلفية، فإذا علم وبُيِّن له ففي اعتقادي أنـه بعـد ذلـك لا يستطيع أن يتبنى تلك الدعوة إطلاقًا، كـل مـا يمكن أن يفعلـه أن يخالفهم، وأن يعاشرهم ويبث الدعوة السـلفية بينهم، لا أن يتبـنى هو دعوتهم ويلتزمها كما يلتزم الدعوة السلفية. خلاصة القـول: لا يمكن الجمع بين الدعوة السـلفية وغيرهـا من الـدعوات بالكليـة؛ لأنَّ في تلك الدعوات أشياء تخالف الدعوة السلفية قطعاً)).

الأصـل السـادس: لا نجعـل اختلافنـا في غيرنـا سـبباً للخلاف بيننا

قـال عليُّ الحلـبي في [منهج السـلف الصـالح ص324 حاشـية (1)]: ((وهذا عينُ ما أُكرِّرُهُ دائماً؛ وقد انْتَقَدَهُ عَلَيَّ (البعضُ!) بغـير حَقٍّ: "لا نَجْعَلُ اختلافَنا في غيرِنا سَبَباً للخِلافِ بينَنا"، وجَلِـيٌّ جِـدًّا أنَّ مُرادِي بـ "اختلافنا"؛ أي: أهل السُّنَّة ودُعاة مَنهج السَّلَف)).

وقال [المصدر السابق ص326 الحاشـية نفسـها]: ((وهـذا نفسـه معـنى مـا أُكَـرِّرُهُ دائمـاً من قـولي: "لا يجـوزُ أنْ نجعـلَ خِلافَنـا "الاجتهادي المعتبر = نَحْنُ أَهْـلَ السُّـنَّةِ" فِي غَيْرِنـا "مِمَّن خَـالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة": سَبَباً فِي الخِلاَفِ بَيْنَنـا

"نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّة"؛ بَلْ نَتَناصَحُ بالعِلمِ والحَقِّ، وَنَتَواصَى بِالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَة)).
قلتُ:
قاعدة: ((لا نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للخلاف يننا)) أطلقها الحلبي بهذه الصورة المجملة "في غيرنا" في أول الأمر!، فلما ردَّ عليه أهل السنة حاول أن يضبطها فزادها بعداً عن الحق والهدى فقال: "مِمَّن خَالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة"، أي أنَّ الحلبي يسوِّغ الاختلاف في الموقف من أهل البدع الأصليين فضلاً عن السني الذي تصدر منه بعض البدع!، ثم فصَّل ذلك فأظهر ما لم يتوقع أحدٌ منه فقال في محاضرة له بعنوان [الجرح والتعديل أصول وضوابط]: ((ونقطة متعلِّقة بهذا الأمر أيها الإخوة في الله أيضاً؛ وهي: إنَّ اختلافنا في غيرنا من: مبتدع!، من حزبي!، من حركي!، من تكفيري!، من صوفي!، من غير ذلك!!، ممن ليس بنقي، لا يجوز أن يكون سبباً نختلف فيه فيما بيننا.
فإنْ اختلفنا: فليكن الاختلاف موصولاً بوجهات النظر؛ حتى ينصح بعضُناً بعضاً، ويوصل بعضنا حقه لأخيه، أما أن نختلف فيما بيننا لأننا اختلفنا في هذا المبتدع أو في ذاك، فنتدابر، ونتقاطع، ونتهاجر، ونتصارم؛ فإننا سنفتت بعضنا بعضاً ولو بعد حين!، ومن سيكون الفرح؟ ومن سيكون المسرور؟ ومن سيكون ذا الحبور؟ إلا هذا المبتدع الهالك المغرور!، لماذا؟ لأنه أصبح ينظر وينتظر، ينظر إلى الخصام، وينتظر النتيجة؛ ليكون واحداً من هؤلاء المختلفين ساقطاً، فيرتاح منه وينأى بنفسه عنه.
فهذا الاختلاف الذي قد ينشأ بين أهل السنة لأنهم اختلفوا في غيرهم؛ لم يختلفوا في غيرهم بسبب اختلافهم في الأصول أو في القواعد أو في التأصيل المنهجي، وإنما اختلفوا في تطبيق هذه القواعد والأصول.

عليه فما عرفتُه قـد لا تعرفـه، ومـا وقفتَ عليـه قـد يكـون غائبـاً عــني، ويكــون حكمي بقــدر علمي، ويكــون حكمــك مبنيــاً على معرفتك؛ فتكون النتيجة منك بحسب علمك، ومني بحسب جهلي. نعم، هنالك خطأ، لا يمكن أن يكون زيـد أو عمـرو سـنياً ومبتـدعاً في آن!، لا بد أن يكون إما سـنياً وإمـا مبتـدعاً، ولكن قـد تختلـف الأنظـار كمـا اختلفت من قبـلُ الأقـوال، لا يمكن أن يكـون ثقـة ومتروكـاً في آنٍ!، وإنمـا هـذا يكـون بـاختلاف الأنظـار في الحكم على هذه الأفكار.

وكذلك أيها الإخوة لا يلزم من هذا الأمر الذي أسلفته وذكرته من إنْ اختلفنا في غيرنا لا يجوز أن يكون اختلافاً بيننا، أقـول: لا يلـزم من هذا أن نسكت عن الحـق، أو أن نغمض عيوننـا عن الحـق، أو نغلق باب التواصي بالحق، والتواصـي بالصـبر. بـاب البيـان، بـاب النقد، باب الرد، فهذه أبـواب مشْـرَعة، ولكن لمن هـو أهـل لهـا، وبقواعدها المنضبطة، وأصولها الأمنية)).

قلتُ:

تصوَّر أيهـا القـارئ؛ أن يختلـف سـلفيان في الحكم على شـخص، أحدهما يقول عنـه: هـو صـوفي!، والآخـر ينفي ذلـك، ثم لا ينبغي لهما أن يفترقا بسبب ذلك ولا يشنِّع أحدهما على الآخــر!، لمــاذا؟ لأنَّ ذلك يُفـرح هـذا المبتـدع المختلـف فيـه!، ولأنَّ الاختلاف ليس في الأصــول والمنهج!، أو لأنَّ ســببه العلم بحــال هــذا المبتــدع وعدمه أو اختلاف الأنظار في الحكم عليه!.

ومثل هذه المعاذير تسوِّغ الاختلاف في كل مبتـدع حـتى لـو كـان رافضياً أو جهمياً!!، ولا ضير أن يختلف السلفيون في أهــل البــدع والأهواء!، فهذا يرى تبديعهم والتحـذير منهم وهـذا لا يـرى ذلـك!، وهذا يرى هجرهم ومعاداتهم وهذا لا يرى!، لا ضير!، كلٌّ يفعل مــا يراه من غير إلزام ولا إنكار ولا تشنيع ولا خصام!!، هذا مـا يريـده الحلبي من السلفيين، وهذا حقيقة المنهج الذي يدعو إليه.

فمَنْ ذا يقبل مثل هذا المنهج الواسع الأفيح؟!
إنَّ الاختلاف في الحكم على مبتـدع، نعم قـد يكـون سـببه عـدم العلم بحالـه، فـالواجب على مَنْ يعلم أن يـبين حجتـه في تبديعـه لفلان من المصادر الموثَّقـة عنـه، والـواجب على الآخـر أن ينقـاد إلى هذه الحجـة ومـا تقتضـيه من تبـديع وتحـذير وهجـر، فليسـت المســألة مبنيـــة على الأنظـــار أو الآراء!، ولا على عواطـــف ومشاعر!، ولا على دعاوى خاوية ومصـالح واهيـة!، ولا على فـرح أهـل البـدع وسـرورهم بهـذا الاختلاف!، وإنمـا مبنيـة على قواعـد علميــة: "مَنْ علم حجــة على مَنْ لم يعلم"، و "الــواجب تقــديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمـل"، لأنَّ الجـارح عنـده زيـادة علم وحجة ومعرفـة خاصـة بحـال ذلـك الشـخص، والمعـدِّل ليس عنـده إلا الحكم بالظـاهر وحسـن الظن والمعرفـة العامـة، قـال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في [المقدمة ص99]: ((إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرْحٌ وَتَعْـدِيلٌ فَـالْجَرْحُ مُقَـدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَـدِّلَ يُخْبِـرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَالْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمُعَـدِّلِ، فَـإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قِيلَ التَّعْـدِيلُ أَوْلَى، وَالصَّـحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْـهِ الْجُمْهُـورُ أَنَّ الْجَـرْحَ أَوْلَى لِمَـا ذَكَرْنَـاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ))، وقـال الحافـظ السـخاوي رحمـه اللـه في [فتح المغيث 2/191]: ((إنْ كان المعدِّلون أكثر عـدداً فهـو أي التعـديل معتـبر حكـاه الخطيب عن طائفة وصاحب المحصول؛ لأنَّ الكـثرة يقـوي الظن، والعمـل بأقوى الظـنين واجب كمـا في تعـارض الحـديثين؛ قـال الخطيب: وهذا خطأ وبُعـد ممن توهمـه؛ لأنَّ المعـدِّلين وإنْ كـثروا مـا لبثـوا يخبرون عن (عدم) ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا نشهد أنَّ هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن أن يكونوا أهل تعـديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعـه، وإنْ لم يعلموه فثبت ما ذكرنـاه: وإنَّ تقـديم الجـرح إنمـا هـو لتمضـية زيادة خفيت على المعدل، وذلك موجـود مـع زيـادة عـدد المعـدِّل

ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدَّله مائة قُدِّم الواحد لذلك)).

وقد يكون الاختلاف في الحكم على الأشخاص سببه اعتبار الجرح بالبدعة وعدمه، فالأول يعتقد أنَّ هذا الشخص عنده بدع تخرجه من أهل السنة، والثاني يعتقد أنها ليست من البدع أو هي من البدع لكن لا تخرجه من إطار أهل السنة، وهذا اختلاف في الأصول والمنهج، فكيف لا يكون سبباً في الاختلاف بين الأول والثاني؟!!

والحلبي زاد الطين بلة في تفصيله وتقييده!، لأنَّه صرَّح أنَّ المختلف فيه لو كان مبتدعاً فلا ينبغي أن نختلف بيننا بسببه!، يعني: الأول والثاني لم يختلفا في كون فلان مبتدعاً أصلاً - وليس فقط سنياً وقع في بدعة - لكنَّ الأول يصرِّح بذلك والثاني لا يصرِّح!، مع هذا لا يحل لهما الاختلاف في التصريح بالحكم عليه أو التعامل معه من تحذير وهجر وغير ذلك!!.

فمَنْ لا يبدِّعه ولا يُحذِّر منه فلا نختلف معه!

ومَنْ جالسه وصاحبه وسافر معه ولم يهجره فلا نختلف معه!

ومَنْ أثنى عليه ودافع عنه واعتذر له فلا نختلف معه!

فالحلبي لا يجيز الاختلاف مطلقاً في هذه المسألة!، وهذا التأصيل هو أشد من قاعدة: ((ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه))، لأنَّ هذه القاعدة تجيز الاختلاف لكن مع الاعتذار والتسامح، وأما الحلبي فلا يقبل الاختلاف أصلاً!.

وقد قال الحلبي [منهج السلف الصالح ص124 حاشية (1)]: ((وهذا ما نفعله نحن فيمن أخطأ من إخواننا؛ نحذِّر من خطئه ونناصحه ليرجع، ونصبر عليه ليعود، أما المخطئ من خُلَّص أهل البدع: فنقول "مبتدع" ولا نبالي!، نعم قد نتلطَّف أحياناً في البيان!؛ مراعاةً لجلب المصالح ودفع المفاسد، فتنبَّه)).

فهـل سـمع السـلفييون مثـل هـذه القواعـد للمحامـاة عن أهـل البدع؟!

الأصل السابع: تأثير تغير الزمان ومراعاة المصلحة في هجر المبتدعة والتعامل معهم

قال عليٌّ الحلبي في [منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة ص 128-129]: ((بَلْ مَاذَا سَـيُجيبُ هـؤلاءِ هَـدَاهُم اللـه في موضـوع (الزِّيارة) ذاك، وَالَّذِي هُـوَ سَـبَبُ فِتْنَتِهِم (الظَّاهِرُ!)- عَلَى مَـا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «تَـارِيخ بَغْـدَاد» (10/262) عَنْ يَعْقُـوبَ بِن يُوسـفَ المُطَّوِّعِيُّ، قـال: «كَـانَ عَبْـدُ الـرَّحْمَنِ بن صَـالِحٍ الأَزْدِيُّ رافِضِـيًّا، وَكَانَ يَغْشَى أَحْمَدَ بن حَنْبَل، فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه، فَقِيلَ لَـه: يَـا أَبـا عَبْـدِ الله! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صَالِحٍ رافِضِيٌّ؟! فَقَال: سُـبْحَانَ اللـه! رَجُـلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم نَقُولُ لَـهُ: لاَ تُحِبَّهُم! هُوَ ثِقَـة»، بَـلْ مَـاذا سَـيَقُولُونَ أَصْـلَحَهُم اللـه فِيمَـا ذَكَـرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ ربيع بن هادي حَفِظَهُ الله فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» - فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ البِدَعِ، وَالجُلُـوسِ مَعَهُم لِلنُّصْـح)-؛ لَــمَّا قَـال: "...فَأَنَا لاَ أَذْهَبُ إِلى بُيُـوتِهم وَمَجَالِسِـهِم، فَـإِذَا جَـاءَنِي أَحَـدٌ مِنْهُم إِلَى بَيْتِي: نَاصَحْتُه، وَبَيَّنْتُ لَـهُ الحَـقّ، وَهَـذا لَيْسَ بِعَيب؛ فَقَـدْ كَـانَ المُنـافِقُون يَحْضُـرُونَ مَجَـالِسَ النَّبِيِّ صَـلَّى اللــهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّم، فَيُناصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الإِسْلاَمَ وَالحَقّ....)).

وعلَّق الحلبي في حاشية الكتاب بتعليقين:

الأول على كلام الإمام أحمد رحمه الله قـائلاً: ((ولا يتعـارض هـذا النصُّ مع ما رواه الخلال في "السـنة 799" من أنَّ الإمـام أحمـد قد أنكر عليه روايتَـه الأحـاديث الرديئـة في أصـحاب رسـول اللـه صلى الله عليه وسلم: "فجعل يقول: قد حـدَّثَ بهـا فلان، وحـدَّث بها فلان، وأنا أرفق به وهو يحتج!، فرأيتُه بعد فأعرضـتُ عنـه ولم أكلِّمه"!، ذلكم أنَّ مدة الرفـق قـد تطـول من شـخص إلى آخـر!،

وفي زمان دون آخر!، فلِمَ الإنكار المباشر لمجرد زيـارة أو أكـثر؛ وهي قد تكون ضمن دائرة ذاك الرفق الحنبلي تلك؟! أم أنَّ الأمر يعود إلى منطق اختلاف الموازيين وتنـوع المكاييـل؟! ومما يـدلُّ على تغير الزمان بتغير أساليبه وطرقه قوة وضعفاً أيضاً: مـا رواه الخلال أيضـاً (826) في هـذا الرافضـي نفسـه من قـول الإمـام إسماعيل بن إبـراهيم القَطيعيِّ من شـيوخ البخـاري ومسـلم أنـه قال: "خذوا برجله وجرُّوه وأخرجـوه من المسـجد" فجُـرَّ برجليـه وأُخرج من المسجد!!" قلتُ: فما أكثرَ في هذا الزمان مَنْ يحتـاج إلى أن يؤخـذ برجليـه!، وأن يجـرَّ من أُذنيـه!، وأن يُخـرج من المساجد على ركبتيه!!، ولكن لا نـرى من ذلـك - وقـد لا نـرى! – في الواقع شيئاً!!)).

والتعليق الثاني على كلام الشيخ ربيع حفظه الله قـائلاً: ((مَـعَ أَنَّ الإِمَـامَ أَحْمَـدَ بن حَنْبَـلٍ رَحِمَـهُ اللـه رَفَضَ زِيـارَةَ داوُد بن عَلِي الظَّاهِرِيِّ لَهُ، وَدُخُولَهُ عَلَيْه!، كَمَا فِي «تَـارِيخ بَغْـدَاد» (8/373) - فِي خَبَرٍ يُكَرِّرُهُ الكَثِـيرُونَ دُونَ حُسْـنِ فَهْم! - وَلَكِنَّهُ تَغَيُّر الزَّمَـان، وَالنَّظَرُ فِي المَصَالِح، وَهُمَا أَصْـلاَن مُهِمَّان؛ يَغِيبَـانِ عَنِ الكَثِـيرِين؛ مِن الـمُتَحَمِّسِين بِالبَاطِل!)).

قلتُ:

الحلبي في تعليقاته السابقة يريد أن يجعل معاملة أهل السنة مع أهل الأهواء والبـدع خاضـعة لتـأثيرات الواقـع والأحـداث والأزمنـة والأماكن والأحوال بدعوى مراعاة المصالح والمفاسد!، وقـد قـال في كتابه: ((أَيْنَ هَذا الفِقْهُ -اليَوْمَ- مِنْ أُولَئِكَ الغُلاَة المُتَشَـدِّدِين -هُنا، وهُناك، وهُنالك!- الَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ المَصَالِحَ وَالمَفَاسد؛ فَضْـلاً عَنْ أَنْ يُرَجِّحُـوا الأَعْلَى مِنْهُمـا -جَلْبـاً، أَوْ دَفْعـاً- بِحَسَـبِ الظُّروفِ وَالوَقَائِع؟!)).

وهـذه الـدعوى تشـبه إلى حـد كبـير دعـوى العصـرانيين في هـذا الزمان!، الذين يعطلون الأحكام الشرعية ويوقفون العمـل بآيـات

الكتاب المحكمة وأحـاديث النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم الثابتـة بـدعوى تغـير الزمـان واختلاف الأحـوال أو بذريعـة النظـر إلى المصالح والمفاسد!، وكأنَّ الشـارع لم يـراع ذلـك في التشـريع!، ومعلوم أنَّ هذه الشريعة الغراء - اعتقاداً ومنهجاً وأحكاماً وأخلاقاً - صالحة للعمل في كل زمان ومكان وحال.
والحلبي في نقله الأول عن الإمام أحمد رحمـه اللـه أفهم القـراء جواز مجالسة الرافضي الذي يطعن في أصحاب النبي صلى اللـه عليه وسلم وزيارته وتقريبه ما دام أنه يحب أهل بيت النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم!!، وهـذا تأصـيل منكـوس يـدل على زيـادة في الضلال والغي، والإمام أحمد رحمه الله إنما فعل ذلك لما لم يكن يعلم حاله وطعنه في الصـحابة، ولهـذا جـاء موقفـه الثـاني الـذي نقله الحلبي مبتوراً - ولم يذكره أصلاً في طبعته الأولى للكتـاب!، وإنما ذكره في الطبعة الثانية بعد أن ردَّ عليه أهل السنة استدلاله الباطل في النقـل الأول! – بـأن أعـرض عنـه ولم يُكلِّمـه بعـد أن ناصحه وحاججه بما كان يرويه من أحاديث فيها ذكر مثـالب بعض الصحابة.
وإليكم نصَّ الراوية في النقل الثاني عنه رحمه الله:
قـال الخلال في السـنة (1/501 رقم 799) تحت بـاب [التغليـظ على مَنْ كتب الأحـاديث الـتي فيهـا طعن على أصـحاب رسـول الله]: ((أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سمعتُ أبـا عبداللـه يقـول: "إنَّ قوماً يكتبون هذه الأحاديث الرديئة في أصحاب رسـول اللـه، وقد حكوا عني أني قلتُ: أنا لا أنكر أن يكون صاحب حديث يكتب هـذه الأحـاديث يعرفهـا"، فغضـب، وأنكـره إنكـاراً شـديداً، وقـال: "باطل، معاذ الله، أنا لا أنكر هذا؟! لو كان هـذا في أفنـاء النـاس لأنكرته!، فكيف في أصحاب محمد صـلى اللـه عليـه وسـلم؟!!"، وقـال: "أنـا لم أكتب هـذه الأحـاديث!"، قلتُ لأبي عبداللـه: فمَنْ عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة ويجمعهـا أيهجـر؟ قـال: "نعم،

يستاهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم"!، وقال أبو عبدالله: جاءني عبدالرحمن بن صالح فقلتُ له: "تُحدِّث بهـذه الأحـاديث؟! فجعل يقول: قد حدَّثَ بها فلان، وحـدَّث بهـا فلان، وأنـا أرفـق بـه وهو يحتج!، فرأيتُه بعدُ فأعرضتُ عنه ولم أكلِّمه")).
فهـل يحـق للحلـبي أن يحتجَّ بالنقـل الأول ويُعـرض عن الثـاني بالكلية أو يستدرك بعد فينقله مبتوراً؟!
وهل موقف الإمام أحمد رحمـه اللـه مبـنيٌّ على تغـير الظـروف والواقع أو دعوى المصالح والمفاسد أو اختلاف الزمـان والمكـان أم مبنيٌّ على العلم بحاله وعدمه؟!
إنَّ إنكار الإمام أحمد رحمه اللـه الشـديد وغضـبه على مَنْ يـروي الأحـاديث الرديئـة في أصـحاب النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، والدعوة إلى هجر مَنْ يفعل ذلك ورجمه!، هو الأصل عنده رحمـه الله، فلما جاءت القصة الأولى على خلاف هذا الأصـل عرفنـا أنـه رحمه الله لم يكن يعلم حاله وقتها، ولهذا لما عَلِمَ حاله بعـد عـاد إلى العمل بالأصل، فأعرض عنه ولم يُكلِّمه، فأين هذا من هـذيان الحلبي وتلبيسه؟!
ويدل على هذا بوضوح أكثر؛ رفض الإمام أحمد رحمه الله لزيـارة داود الظاهري، وبدعة الظـاهري هـذا أهـون من بدعـة الرافضـي ذاك، لكنَّ الإمام أحمد رحمـه اللـه علم حـال الظـاهري من قبـل أحـد أصـحابه المـأمونين، ولم يعلم حـال الرافضـي إلا بعـد حين، فأين هذا الموقف من ذاك؟!
وقصـة داود الظـاهري جـاءت في تـاريخ بغـداد (8/ـ 374) وسـير أعلام النبلاء (13/99): ((أنَّ داود الأصـبهاني قـدم بغـداد، وكـان بينه وبين صالح بن أحمـد حُسـنٌ، فكلَّم صـالحاً أن يتلطَّف لـه في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أبـاه فقـال لـه: رجـل سـألني أن يأتيك، قال: ما اسمه؟، قال: داود، قال: من أين؟، قال: من أهـل أصبهان، قـال: أي شـيء صـناعته؟ قـال: وكـان صـالح يـروِّغ عن

تعريفه إياه؛ فما زال أبو عبدالله يفحص عنـه حـتى فطن، فقـال: هذا قد كتب إليَّ محمد بن يحيى النيسـابوري في أمـره أنـه زعم أنَّ القــرآن محــدث؛ فلا يقربــني، قــال: يــا أبتِ ينتفي من هــذا وينكره!، فقال أبو عبدالله: محمد بن يحيى أصـدق منـه، لا تـأذن له في المصير إلي)).

وأما موقف الشيخ ربيع حفظه الله فقد ذكر دليلـه في مشـروعية ذلك الفعل، فهو لم يجالسهم أو يقبل زيارتهم من باب المؤانســة والمخالطة والمصاحبة، وإنما من باب النصيحة والبيـان، ولـو عَلِمَ أنَّ أحــد أصـحابه الأمنــاء قــد ناصـحهم ولم ينفـع معهم النصـح، واستمروا على الجدل والباطـل، فإنـه حفظـه اللـه لا يسـتقبلهم، ويدلُّ على ذلك أنَّ بعض المتعصبين للحلـبي زاروا الشـيخ حفظـه الله في بيته، وجلسوا معه جلسـة طويلـة، وطلبـوا منـه أن يقبـل زيارة علي الحلبي وأبي المنار العَلَمي بعد أن ردَّ عليهم المشــايخ الفضــلاء وطلبــة العلم النبلاء فلم يرجعــا عن بــاطلهم، فــرفض الشيخ حفظه اللـه تلـك الزيـاة مـع إلحـاح السـائلين عليـه، فـأين التعارض بين الموقفين؟!

وهجر أهـل البـدع حكم شـرعي يصـلح العمـل بـه في كـل زمـان ومكان، وقـد ثبت بالكتـاب والسـنة والإجمـاع، وكـان عليـه عمـل السـلف الصـالح في كـل العصـور، والمقصـود منه: حفـظ الـدين وحماية الناس من شبهات المضلين وتلبيسـات الـزائغين، وإقامـة مبــدأ المــوالاة والمعــادة والحب والبغض، والتمــايز بين الحــق والباطل، وتحقيـق شـعيرة الأمـر بـالمعروف والنهي عن المنكـر، وكذا المقصود منـه: زجـر المهجـورين وردع الآخـرين أن يسـلكوا سبيلهم، فيعـاملوا كمـا يعامـل أولئـك المهجـورين، فهـذه مقاصـد عظيمة، لا يُمكن تعطيلها بدعاوى الحلبي وأمثاله.

وممـــا يـــدل على عـــدم التفريـــق - في الهجـــر الوقـــائي - بين الاستضعاف والقلـة وبين القـوة والتمكين والشـوكة والكـثرة؛ مـا

رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (8/ـ 611): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَر بن بكير الْمُقْرِئ قَالَ: أَخْبَرَنَا حمزة بن أَحْمَدَ بْنِ مخلد الْقَطَّان قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن الْحَسَن بن هَارُون الموصلي قَالَ: سألتُ أبا عَبْداللَّهِ أَحْمَد بن مُحَمَّدِ بْنِ حنبل، فقلتُ: يا أبا عَبْداللَّهِ أنا رجل من أهل الموصل؛ والغالب عَلَى أهل بلدنا الجهمية!، وفيهم أهل سنة نفر يسير يحبونك!، وقد وقعت مسألة الكرابيسي "نطقي بالقرآن مخلوق"؟ فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِاللَّهِ: "إياك إياك وهذا الكرابيسي، لا تُكلِّمه ولا تُكلِّم مَنْ يُكلِّمه" أربع مرات أو خمس مرات، قُلْتُ: يا أبا عَبْداللَّهِ، فهذا القول عندك، فما تشاغب منه يرجع إِلى قول جهم؟ قَالَ: "هذا كلُّه من قول جهم".

الأصل الثامن: التشغيب على أصل (الامتحان بالأشخاص) في معرفة أحوال الناس غير المعروفين - أو مَنْ يُرتاب في أمره – ومناهجهم.

كتب عليٌّ الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص202-214] المسألة العاشرة بعنوان [الامتحان بالأشخاص]، وقد شغَّب فيها وهوَّل منها تخليطاً وتنفيراً وتلبيساً، وأشار فيها إلا أنَّ من البدع المنكرة في هذا الزمان امتحان بعضٍ من أهل السنة بعضاً بالأشخاص؛ فإذا كانت النتيجة الموافقة لما أراده الممتحن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلا كان حظه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وذكر فيها أنَّ مناط الامتحان بالأشخاص – سواء كانوا أهل السنة أو أهل البدع – هم الرؤوس والأئمة والكبار لا في الأتباع ومَنْ هو دون أولئك، فالعالم السني لا يُمتحن به إلا إذا كان رأساً وإماماً من أئمة العصر والزمان، وكذلك المبتدع لا يُمتحن به إلا إذا كان رأساً من رؤوس الضلال، وأيضاً لا يُمتحن بأهل العلم السلفيين إذا وقعت منهم أخطاء أو

وقعـوا في أغلاط!، وأشـار إلى أنَّ بعض أئمـة الضـلال قـد يميـل إليهم عالم من العلماء ولا يُطعن فيه!، وذكر على ذلك دليلاً بميل علي ابن المديني وإحسانه لابن أبي دؤاد، وبعـد مراجعـة ترجمتـه التي أشار إليها الحلبي نجد هذه التهمة مغلوطة لا تثبت عنه، وأنَّ ابن المديني وافقهم في المحنة في أول الأمر خشية السيف كمـا صرَّح بنفسه، ثم تاب ورجع إلى قـول الحـق، وصـدع على رؤوس الخلق بكفر مَنْ يقول أنَّ القرآن مخلوق.

قلتُ:

وخلاصة كلام الحلبي في هذه المسـألة هـو تعطيـل العمـل بهـذه القاعـدة السـلفية الـتي كـان سـلفنا الصـالح يعرفـون من خلالهـا مناهج الناس وأحوالهم!.

وقد قـال الإمـام البربهـاري رحمـه اللـه في شـرح السـنة: ((وإذا رأيتَ الرجـلَ يحب أبـا هريـرة وأنس بن مالـك وأسـيد بن حضـير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوبـاً وابن عون ويونس بن عبيد وعبداللـه بن إدريس الأودي والشـعبي ومالك بن مغول ويزيد بن زريـغ ومعـاذ بن معـاذ ووهب بن جريـر وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومالك بن أنس والأوزاعي وزائـدة بن قدامة فاعلم أنه صـاحب سـنة، وإذا رأيتَ الرجـل يحب أحمـد بن حنبل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر وذكرهم بخير وقـال قولهم فاعلم أنه صاحب سنة)).

وقال رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل يذكر ابن أبي داؤد والمريسي أو ثمامـة وأبـا الهـذيل وهشـام الفـوطي أو واحـداً من أتبـاعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة)).

والعجيب حقاً أنَّ الحلبي قد نقل كلام البربهـاري هـذا ثم قـال ص 205-206: ((فَالمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن - أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَة -: أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ - كِلَيْهِما - رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيـه: فَأَهْـلُ السُّـنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة، وَأَهْـلُ البدعـةِ المَـذْكُورُون هُمْ

رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة، فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ - بَل الأَهَمُّ – هُنَا هُوَ: هَـلْ كُـلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ - أَوْ داعٍ إِلَيْهَا عالِماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ - دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيهَا يُمْتَحَنُ بِـهِ؟! هَـلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان) كَمِثْـلِ مَـا يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟! وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ - أَوْ عَامِـلٍ بِهَا - دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيها يُمْتَحَنُ بِـهِ؟! هُنَـا المِحَـكُّ، وَمَرْبَـطُ الفَرَسِ؛ كَمَا يُقَال)).

قلتُ:

فأين قول الإمام البربهاري رحمه الله في الامتحـان بأهـل البـدع: ((أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم))؟!

فالأمر لا يقتصر على الأئمة والرؤوس فقط كمـا يـزعم الحلـبي!، بل محبة أحد أتباع رؤوس البدعة في هذا الزمان - ممن اشتهرت موافقته لأولئك الرؤوس وكان أمره في ذلك ظاهراً لأهل بلدتـه - أو ذكره بخير: يدل على أنه صاحب بدعـة، ومَنْ كـان على السـنة حتى ظهر أمره لأهل بلدته أنه ينتصر لمذهب أهل الحديث وأهلـه ويرد على البدع وأهلها، فمَنْ أحبه وذكره بخير فهو صاحب سـنة، هذا هو الوسط بين الإفراط والتفريط.

الأصل التاسع: التشنيع على قاعدة (الإلحاق بالمبتـدع) على وجه الإطلاق

قـال علي الحلـبي في [منهج السـلف الصـالح/ الطبعـة الثانيـة – مسألة "البدعة والتبديع" ص177]: ((وَالخَلَـلُ الأَهَمُّ - فِي تَطْبِيـقِ هَـذا الأَصْـلِ اليَـوْم - كَـامِنٌ فِي تَسَلْسُـلِ الحُكْمِ بِالبِدْعَـةِ عَلَى مَنْ خَـالَفَ غَيْـرَهُ فِي الحُكْمِ عَلَى (فُلاَن) أَوْ (عِلاَّن)؛ بِأَنَّهُ: مُبْتَـدِع، نَعَم؛ بَعْضُهُم(!) يُنْكِرُ ذَلِكَ (قَوْلاً)، وَلكِنَّهُ يُواقِعُـهُ (مُمَارَسَـةً)، وَ(حَـالاً)!!، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْـدَهُ - حَقًّا - تَبْـدِيعٌ؛ فتَـراهُ يَسْـتَعْمِلُ فِي مُخالِفِـهِ عِبَـاراتٍ شَـدِيدَةً، وَأَلْفاظـاً قَاسِـيَةً؛ (تَكـادُ) تَكُـونُ - أَحْيانـاً - مِثْـلَ التَّبْدِيعِ، بـل أَشَـدَّ!، فَتَـرَاهُم (!) يَقُولُـون لِلمُنْتَقَـد: سَـاقِطٌ! مُمَيِّع!

ضَائِع! مُتَهَاوِن! لاَ يُؤْخَـذُ بِقَوْلِـهِ! مَتْـرُوك! مُتَفَلْسِـف!!،... وَأَشْـبَاهُ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَلِيظَات!)).

وقال ص182: ((هـذا توكيـدٌ لِــمَا كرَّرْتُـهُ مِـراراً: مِن أنَّ الاختلافَ في التبـديعِ - في إطـارِ (أهـل السُّـنَّة) - اختلافٌ سـائغٌ؛ لا يُـوجِبُ هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً)).

وقال ص197: ((فَهَلاَّ كَـانَتْ هَـذِهِ الأَخْلاقُ العِلْمِيَّةُ المَنْهَجِيَّةُ الأَدَبِيَّةُ العاليـةُ هِيَ السَّـبِيلَ الأَمْثَـلَ عِنْـدَ اخْتِلافِنـا - نَحْنُ السَّـلَفِيِّين - فِي مسـألة مـا، أو حُكْمٍ مَـا عَلَى شَـخْصٍ مَـا أَنَّهُ مُبْتَـدِعٌ، أَوْ يَجِبُ هَجْرُهُ!!، بَدَلاً مِن ذلكَ التَّسَلْسُلِ المُرِيعِ بِأَحْكَـامِ التَّبْـدِيع، وَالهَجْـر، وَالتَّشْنِيع، وَالإِسْقَاط، وَالاسْتِئْصَـال - الَّتِي تُمـارَس اليَـوْمَ - بِصُـوَرٍ شَتَّى!!)).

قلتُ:

قاعدة (مَنْ لم يُبدِّع المبتدع فهو مبتدع) لا تثبت بـإطلاق ولا تنفى بـإطلاق، والحـق فيهـا هـو التفصـيل، فمَنْ ينتسـب إلى غـير أهـل السنة والجماعة من الفرق الضالة والأحزاب المنحرفـة الظـاهرة فهو مبتدع ومَنْ لم يُبدِّعه فهو مبتدع يُلحق به، ومَنْ كـان ينتسـب في الظـاهر إلى أهـل السـنة وقـد صـدرت منـه بـدع تخرجـه من السنة؛ فإنْ كانت بدعته ظاهرة لا يُختلف فيهـا ولا يُرتـاب فيُلحـق به مَنْ يتوقَّف في تبديعه كما بدَّع الإمام أحمد الواقفة في مسألة خلق القرآن، وإنْ كانت خفية وقد أصرَّ عليها بعد النصيحة والبيان حتى حكم أهل العلم بتبديعـه، فالـذي لا يُبـدِّع هـذا المبتـدع لعـدم علمه بحالـه البـاطن، وإنمـا يُحسـن بـه الظن ويعلم ظـاهر حالـه فيحكم على الظاهر الذي يعلمه، فهذا لا يُبدَّع إلا بعد إعلامه بحال هذا المبتدع الخاص وتعريفـه بانحرافاتـه المنهجيـة وبيانـه لفسـاد تأصيلاته، فإنْ أصرَّ وعاند ورفض تبديعه، وظل يجادل عنه ويـدافع وينتصر، ويثني عليه ويلتمس له المعاذير فيُلحق به ولا كرامة لـه، أمـا مَنْ يعلم حالـه البـاطن ومـا عليـه من انحرافـات منهجيـة

ومخالفات بدعية ومع هذا لا يُبدِّعه، فهذا قد لا يُبدِّعه لعـدم علمـه هل قامت عليه الحجة وانقطـع العـذر أم لا؟! فيتوقَّف في تبديعـه من جهة الورع والاشتباه في حاله، وقد يكون من باب التلطف به والرفق والنصيحة والصبر، وقد يكون من باب الموافقـة والاتفـاق على الأصـول ومسـائل المنهج!، وقـد لا يُبدِّعـه لأنـه يـرى العمـل بقاعدة (نصحِّح ولا نجرِّح) أو (نخطِّئ ولا نبدِّع)!، فهـذه هي موانـع التبديع التي تمنـع بعض النـاس، فأمـا المانعـان الأخـيران فيـدلان على انحرافه فيُلحق بالمبتدع، وأما المانع الأول فإنمـا يُرفَـع عنـه الاشـتباه والـورع بدراسـة حـال هـذا المبتـدع من خلال كتبـه وأشـرطته ومواقفـه وصـحبته ومخرجـه ومدخلـه، وبهـذا لا يبقى متردداً فيه، وأما المانع الثاني فالنصيحة والصبر والرفق ليس من شرطها الدوام والاستمرار!، ولا من مقتضياتها الصـحبة والخلطـة والمؤانسـة في مجالسـته والثنـاء عليـه والاعتـذار والـدفاع والانتصار!، بل يكون الصبر والنصيحة في أول الأمر، فإنْ لم يجـد منه تجاوباً وقبولاً للحق وانقياد للحجة فيُلحق بالمبتدع.

ففي طبقـات الحنابلـة لابن أبي يعلى: قـال عثمـان بن إسـماعيل السكري سمعتُ أبـا داود السجسـتاني يقـول: قلتُ لأبي عبداللـه أحمـد بن حنبـل: أرى رجلاً من أهـل السـنة مـع رجـل من أهـل البدعة، أترك كلامه؟ قـال: ((لا، أو تُعْلِمـه أنَّ الرجـل الـذي رأيتـه معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلِّمـه، وإلا فألحقـه بـه، قـال ابن مسعود رضي الله عنه:المرء بخدنـه))، وفي المصـدر نفسـه: قال الخلال أخبرنا المروذي: أنَّ أبا عبدالله ذكر حارثـاً المحاسـبي فقال: ((حارث أصل البلية - يعني حوادث كلام جهم - ما الآفـة إلا حارث، عامة مَنْ صحبه انتهك إلا ابن العلاف؛ فإنه مات مستوراً!، حذِّروا عن حارث أشـدَّ التحـذير)) قلتُ: إنَّ قومـاً يختلفـون إليـه؟ قـال: ((نتقـدَّم إليهم؛ لعلَّهم لا يعرفـون بدعتـه، فـإنْ قبلـوا وإلا

هجروا، ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويجحد، إنما التوبة لمن اعترف)).
وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة ص121]: ((وإذا رأيتَ الرّجلَ يَجلسُ مع رجلٍ من أهلِ الأهواءِ فَحَذِّرْهُ وعَرِّفْهُ؛ فإنْ جَلَسَ معه بعدما عَلِمَ فاتّقِهِ، فإنَّه صاحبُ هوىً)).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [درء تعارض العقل والنقل 2/97]: ((قال الشيخ أبو الحسن الكرجي: وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول: سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الراذقاني يقول: كنتُ في درس الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني، فبلغه أنَّ نفراً من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم، وذكر قصة في آخرها: إنَّ الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني؛ بلغني أنك تدخل على هذا الرجل يعني الباقلاني، فإياك وإياه فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلت: أنا عائذ بالله مما قيل، وتائب إليه، واشهدوا عليَّ أني لا أدخل عليه)).
وقال الشيخ حمود التويجري رحمه الله في [القول البليغ ص 230] بعد أن نقل رواية الإمام أحمد في التعريف بالمبتدع قبل الإلحاق به؛ وقد تقدم ذكرها: ((وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم؛ فإنّه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به، من البغض والهجر والتجنُّب، ومن كان جاهلاً بهم، فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى في مقدمة كتابه [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف]: ((ويجوز - بل يجب - الكلام في أهل البدع، والتحذير منهم ومن بدعهم أفراداً وجماعات، الماضون منهم والحاضرون؛ من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرامية وأهل الكلام الذين جرهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها، فهؤلاء يجب التحذير منهم ومن كتبهم وطرقهم الضالة، وما أكثرها، وكذلك مَنْ سار على نهجهم من الفرق (الجماعات) المعاصرة ممن باين أهل التوحيد والسنة ونابذهم وجانب مناهجهم، بل حاربها ونفر عنها وعن أهلها، ويلحق بهم: مَنْ يناصرهم ويدافع عنهم، ويذكر محاسنهم ويشيد بها، ويشيد بشخصياتهم وزعمائهم، وقد يفضِّل مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة)).

وسُئل حفظه الله تعالى [تسجيل بصوته]: ما حكم الذي لا يزال يدافع عن أبي الحسن أو يقول هو متوقف؛ مع العلم أنه قرأ ردود العلماء على هذا الرجل، فهل نهجره ونحذِّر منه؟ جزاكم الله خيراً.

فأجاب الشيخ: ((أمهلوهم، أمهلوهم أياماً أخرى؛ فإن وقَفوا مع الحق ونصروه، ووقفوا ضد الباطل وأهانوه؛ فهم إخوانكم، وإن تمادوا؛ فلا نشكُّ أبداً ولا نتردد أنهم أصحاب أهواء فحينئذٍ يُهجَرون ولا كرامة...، فمَنْ وقَفَ مع أبي الحسن إلى هذا التاريخ لا شك أنه على باطل وإنْ جاء بالمراوغات والحِيَل!، ولكن يُعذَر مرة أخرى ويُمهَل لمدة أسبوع أسبوعين، فإنْ تاب وأناب وسار مع علماء السلف وعلماء المنهج السلفي في ... ونصرة الحق الذي وقفوا إلى جانبه فهو منا وأخونا، ومَن أبى إلا إتباع الشيطان، فحينئذٍ يُهجَر)).

الأصل العاشر: التشكيك بأهل العلم ما سوى الأئمة الثلاثة [الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله]

ذكر عليٌّ الحلبي في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث الحزبية نصائح الأئمة الثلاثة إليها موهماً القارئ أنهم لا يطعنون بها وإنما ينتقدونها انتقادات يسيرة!، ثم قال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص151-152]: ((وَلاَ يُقَال: هَؤُلاءِ المَشَايِخ - وَهُم الكِبَارُ الكِبَارُ: ابنُ بَاز، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ عُثَيْمِين-: لاَ يَعْرِفُون(!)، وَنَحْنُ نَعْرِف!!، فَهَذَا كما يقال: عذرٌ أقبح من ذنب!، بل قد يكون غَمْزاً خَفِيَّاً في هؤلاء المشايخ!!، وَمَعَ ذَلِك: فَالأَمْرُ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَة!!، إذ يُمْكِنُ أَنْ يُقَال - بالمُقابل – وهو الأقرب إلى واقع العلماء: عَرَفُوا، وَلَكِن: رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ فِتْنَةِ النَّاسِ بِذَلِك، أو أنَّ مَا أُوخِذُوا بِهِ لاَ يَصِلُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلَ تَبْدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ لَهُم!!!))، وعلَّق في الحاشية على هذا الكلام بقوله: ((فهذا لمزٌ يُشبِهُ - من بابٍ آخر! - غمزَ عُلمائنا هؤلاء بجهل فقه الواقع!!)).

قلتُ:

يحاول الحلبي منذ فترة من الزمان أن يلصق فهمه ومنهجه بفهم ومنهج الأئمة الثلاثة (الشيخ ابن باز رحمه الله والشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ابن عثيمين رحمه الله) في عدة مسائل، ومن هذه المسائل مسألة "التعامل مع المخالف"، وصار معلوماً عند السلفيين أنَّ تحجير فهم المنهج السلفي على (بعض) علماء العصر هو من محدثات الحلبي في هذا الزمان!، وقد حاول منذ سنين أن يرسِّخ - في نفوس قرائه - فكرة الرجوع إلى الأئمة الثلاثة فقط في المسائل الكبار والنوازل المدلهمة والحكم على الأعيان دون غيرهم من العلماء!؛ حتى لو كان هؤلاء العلماء في زمان أولئك الأئمة فضلاً عمن جاؤوا من بعدهم.

ثم ازداد هذا الأمر في نفس الحلبي بعد أن ردَّت عليه اللجنة الدائمة وحذَّرت من كتبه ومسلكه بعد موت الأئمة الثلاثة!، حتى أصبح الحلبي يعد اتفاق هؤلاء الأئمة الثلاثة قريباً من الإجماع!، قال الحلبي في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير الطبعة الثالثة/ دار المنهاج ص40-42]: ((وهذه الرسالة إخواني القراء مجموع فيها كلام ثلاثة من أئمة العلم في هذا العصر، هم المحدِّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والشيخ العلامة الأصولي الفقيه محمد ابن صالح العثيمين؛ رحمهم الله أجمعين، ونفع الأمة بعلومهم، وأصلح بتراثهم مَنْ انحرف عن نهج الحق وسبيله. إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء هم نجوم الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرْزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو المظلم الداجي - [ثم ردَّ الحلبي ما قد يُتهم به من التقليد لهؤلاء الأئمة، وفرَّق بين المسائل الكبار التي لا يتصدَّر لها إلا الكبار من أهل العلم وبين المسائل العلمية التفصيلية التي قد يخفى وجه الحق فيها على آحاد العلماء، ثم قال:] - فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يُبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدَّعي أنه الإجماع، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعلَّ المخالفَ لهم مفارقٌ للجماعة، ومخالفٌ عن حسن الإتباع وصواب الطاعة)).

ولا ريب أنَّ هذا المسلك فيه تحجير لواسع وبخس للعلماء الآخرين!، لأنَّ هؤلاء الأئمة الثلاثة - وإنْ كنا نعتقد أنهم أعلم الناس في ذلك الزمان - لكنَّ هذا لا يلزم منه أن نعدَّ قولهم إجماعاً أو كالإجماع يجب متابعته ويحرم مخالفته، أو أنَّ مخالفهم في مسألة معينة أو موقف معين يعد مفارقاً للجماعة، فقد خالفهم كمثال على بطلان هذا التحجير: العلامة الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في نازلة من النوازل الكبار وهي مسألة

"الانتخابـات"، فهـل يعـد رحمـه اللـه مخالفـاً للإجمـاع مفارقـاً للجماعة؟!
وهذا المسلك أول ما يصادم حديث النبي صلى الله عليـه وسـلم: ((لاَ تَـزَالُ طَائِفَـةٌ مِنْ أُمَّتِى ظَـاهِرِينَ عَلَى الْحَـقِّ لاَ يَضُـرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِىَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَـذَلِكَ))، والعلمـاء في كـل زمـان موجودون ويرجع النـاس إليهم في النـوازل المدلهمـة والمسـائل الكبار حتى يأتي زمان قبض العلم بقبض العلمـاء، ولا يبقى عـالم على وجه الأرض، ولم يحن هذا الوقت بعـد!، فمـا المقصـود أيهـا الحلبي من إرجاع الناس إلى منهج الأئمة الثلاثة لا غير؟!
أين منهج الأئمة والعلماء قبلهم؟!
وما هو الموقف من منهج العلماء الآخرين في زمان هؤلاء الأئمـة الثلاثة وبعد وفاتهم؟!
وهل منهج الأئمة الثلاثة منقطع عمن قبله ومن بعده؟!
والحقيقة أنَّ المتتبع لمنهج الحلبي الجديد يلاحظ الفارق بينه وبين ما كان عليه الأئمة الثلاثة فضلاً عن منهج السلف الصالح عمومـاً، ولكنَّ الحلبي يأخذ من منهج الأئمة الثلاثة بعض المواقف التي قـد توافـق هـواه فيمـا يظهـر لـه ولحزبـه!، ويُعـرض عن تأصـيلاتهم الصريحة ومواقفهم الأخرى الحازمة، والأئمة الثلاثة حـالهم كحـال علماء الأمة الآخرين يصيبون ويُخطئون، ويعرفون أشياء من واقـع الدعاة والدعوات وقد تغيب عنهم أشياء أُخر، ويحكمـون على مـا عرفوا، ويجيبون على قـدر مـا سُـئلوا، ثم إذا تـبين لهم خلاف مـا أجابوا به صدعوا بالحق ورجعوا عما كـانوا عليـه، وهـذه حقيقـة لا خلاف فيهـا، لكنَّ الحلـبي يحـاول تتبـع رخص العلمـاء في نصـرة باطله، ثم يزعم أنه على منهج الأئمة الثلاثة، وهذا لا ينخدع بــه إلا بعض العوام والمبتدئين الذين لا علم لهم بتلاعبه وأحواله.
ثم لماذا يطالبنا الحلبي بالرجوع إلى الأئمة الثلاثة دون غيرهم ولا يُطالبنا بالرجوع إلى الأئمة المتقدمين مالك والشافعي وأحمـد بن

حنبل والسفيانين وابن سيرين وأيوب السختياني وعبدالله بن المبارك والفضيل بن عياض والحسن البصري والبربهاري وابن بطة والبخاري ومسلم وأبي داود والرازيين وغيرهم؟!

- فإذا كان مستند الحلبي في ذلك مقولة ابن مسعود رضي الله عنه: ((مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ: أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ))، فهو رضي الله عنه بهذا الأثر يحثُّ على الاقتداء بالصحابة، وقد وردت الآيات والأحاديث في بيان ذلك، وغيرهم لا يصل إلى مرتبتهم في ذلك، ولو فرضنا أنه رضي الله عنه أراد العموم لا خصوص الصحابة، فالأئمة الأوائل في القرون المفضلة هم قبل الأئمة الثلاثة في هذا العصر، فعلى هذه القاعدة يجب الرجوع إليهم لا إلى من جاء بعدهم؟!

- وإنْ كان مستنده أنهم عاصروا هذه الفتن والأحداث والنوازل والمسائل الكبار وتكلّموا فيها؛ فجوابه: أنَّ الأئمة الثلاثة لم يعاصروا أهل البدع والمناهج المحدثة بعد موتهم، فالواجب الرجوع إلى العلماء المعاصرين لها إنْ كان الضابط في الرجوع إلى العلماء معاصرة الأحداث والوقائع، أليس كذلك؟! أم الكيل بمكيالين؟

ويكفينا في ردِّ هذه الدعوى ما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء 7/117]: ((قَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهَوَيْه: إِذَا اجْتَمَعَ الثَّوْرِيُّ وَالأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ عَلَى أَمرٍ فَهُوَ سُنَّةٌ. قُلْتُ (الذهبي): بَلِ السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُوْنَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالإِجْمَاعُ هُوَ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الأُمَّةِ قَدِيْماً وَحَدِيْثاً؛ إِجْمَاعاً ظَنِّياً أَوْ سُكُوتِيّاً، فَمَنْ شَذَّ عَنْ هَذَا الإِجْمَاعِ مِنَ التَّابِعِيْنَ أَوْ تَابِعِيْهِم لِقَوْلٍ بِاجْتِهَادِه احْتُمِلَ لَهُ، فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ

الثَّلاَثَةَ المَذْكُوْرِيْنَ مِنْ كِبَارِ الأَئِمَّةِ، فَلاَ يُسَمَّى مُخَالِفاً لِلإِجْمَاعِ!، وَلاَ لِلسُّنَّةِ!، وَإِنَّمَا مُرَادُ إِسْحَاقَ: أَنَّهُم إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى مَسْأَلَةٍ، فَهُوَ حَقٌّ غَالِباً، كَمَا نَقُوْلُ اليَوْمَ: لاَ يَكَادُ يُوجَدُ الحَقُّ فِيْمَا اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الاجْتِهَادِ الأَرْبَعَةُ عَلَى خِلاَفِه، مَعَ اعْتِرَافِنَا بِأَنَّ اتِّفَاقَهُم عَلَى مَسْأَلَةٍ لاَ يَكُوْنُ إِجْمَاعَ الأُمَّةِ!، وَنَهَابُ أَنْ نَجْزِمَ فِي مَسْأَلَةٍ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا بِأَنَّ الحَقَّ فِي خِلاَفِهَا)).

والغريب أنَّ الحلبي انتقد رسالة الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله "رفقاً أهل السنة بأهل السنة" عدة انتقادات في صلب الرسالة وتوجيهاتها!، ومن تلك الانتقادات: ما وجَّه به الشيخ العباد حفظه الله من لزوم الرجوع إلى اللجنة الدائمة في الحكم على الأعيان، وهذا ما لا يقبله الحلبي أبداً ولو كان توجيهاً من أحد كبار العلماء الذين يثق بهم هو في هذا العصر!، لأنَّ اللجنة الدائمة هي التي حذَّرت الحلبي من مسالك الإرجاء وحذَّرت من كتابيه في مسائل الحكم والإيمان والعمل!، وقد انتقد الحلبي توجيه الشيخ العباد بقوله كما في [مجلة الأصالة العدد/ 43 التابعة لمركز الإمام الألباني!]: ((ذِكرُ "رئاسة الإفتاء" ـ الموقَّرة ـ في بلاد الحرمين ـ لِتكون المرجع الوحيدَ للسؤال عن الأشخاص أو الجماعات: أمرٌ حسنٌ جيِّد؛ لكنّ الإلزامَ به لِعُموم المُسلمين في العالم عسرٌ!، قد يكون صعبَ التحقيق جدًّا!؛ وذلك من وجهين:

أ- أَنّ "رئاسة الإفتاء" ــ الموقَّرة ــ هيئةٌ رسميّة تابعة لدولة إسلامية!، ومثلها في ذلك ــ ولو مِن طَرَفٍ! ــ "إفتاء الأزهر"!!؛ فنخشى أنْ يكونَ الإلزامُ بها سبيلًا للإلزام بغيرها من غيرها!. ولهذا سلبيّاتُهُ الشديدةُ التي لا تخفى!!. نعم؛ قد يكونُ ذلك نافعًا وكافيًا لأهل بلاد الحرمين فيما بينهم أنفسِهم!!؛ لِما يتضمّنه هذا الحَدُّ مِن نفي هاتيك السلبيّاتِ المتوقّعة، فضلًا عن قطعِ هذا العبث الدائر السائر مِن بعض الجهاتِ هناك!!.

بينما لو جَعَلْنا الحُجَّةَ وحدَها هي المُرَجِّحَةَ لقـولِ أيِّ قائـلٍ ــ هيئـةً كان أم فردًا ـ في جميع بلاد المسلمين: فهذا سـبيلُ الحـقِّ، وأهل الحـقِّ، وهُو ــ في الـوقت نفسِـه ــ إغلاقٌ لـذاك الطريق الـوَعْرِ السـلبيِّ المشـار إليه قَبْـلُ، مع كُـلِّ الاحـترام والتقـدير لــ"رئاسة الإِفتاء" المبجَّلة، وغيرها من الهيئات العلميَّة المعتبرة.
ب- من قواعد العلم: "الحكم على الشــيء فَــرْعٌ عن تصــوُّره"، وهذا أمرٌ لا يتحقّق صوابُ الإفتاءِ في ضَوْئهِ إلا مِن خلال التّواصُـل التــامّ أو شــبهه بين "رئاسة الإفتــاء" من جهــةٍ، وبين أهل العلم وطلبَته ـ مِن أهل السنة ودُعـاة منهج السَّـلف ــ من جهة أخـرى؛ حتى يكونَ تصوُّر حقائق الأفراد والجماعـات المسـؤولِ عنهم في سـائر البلـدان على أقـرب وُجُـوه الصـواب، وأدناها إلى الكمـال، وهذا أَمْرٌ ـ فوا أَسفاه ـ غيرُ مُتَحقِّقٍ على الوَجْهِ الكافي، وإنْ وُجِدَ منه شيءٌ: فليس هو المطلوب، وعسى أن يتحقق على ما نرجو، وأن تزولَ عقباتُهُ، وتُحْمَدَ عَوَاقِبُهُ)) انتهى كلام الحلبي.
فلماذا لا يقبل الحلبي حصر العلمـاء في (علمـاء اللجنـة الدائمـة) فقط كما حصر هو العلماء في (الأئمة الثلاثة) فقط؟!
وهل يُعدُّ ما ذكره الحلبي من حاجة اللجنـة الدائمـة إلى التواصـل مع دعاة المنهج السـلفي لتصـور حقـائق الـدعاة والـدعوات قبـل الحكم عليهم؛ من اللمز الذي يشبه همز العلماء بالجهل في فقــه الواقع كما يُعرِّض بالسلفيين في كلامه أعلاه؟!
والغـريب مـرة أخـرى؛ أنَّ الحلـبي لمـا اطَّلـع على خطـأ سـماحة المفتي الشـيخ عبـدالعزيز آل الشـيخ حفظـه اللـه لمـا سُـئل عن تفسير الظلال لسيد قطب، والذي اسـتغله بعض الحزبـيين قـائلاً: ((فَلا شَكَّ أَنَّ رَأْيَهُ يَلْقَى قَبُولاً عِنْـدَ كَثِـيرٍ مِنَ المُسْـلِمينَ))، فـردَّه الحلبي في مقـال لـه بعنـوان [مَـعَ كلمـة فضـيلة الشـيخ المُفـتي في(سيّد قُطب) تأييد؛ لا تقليد!] قائلاً: ((هَـذَا هَكَـذا صَـنِيعُ العَـوَامِّ وَالمُقَلِّدَةِ؛ أَمَّا أَهْـلُ العِلْمِ المُحَقِّقُـون وَطُلاَّبُـهُ المُتْقِنُـون: فَعِنْـدَهُمْ

مِيزَانُ الحَقِّ المُسْـتَقِيم الَّذي يَقِيسُـونَ بِـهِ مَقَـالاَتِ الخَلْـقِ صِـحَّةً وَخَطَأً، صَوَابَاً وَغَلَطـاً!!، فَـالكَبيرُ هُـوَ الحَـقّ بِبَهَائِهِ، لا الأَسْـمَاءُ ولا الأَشْخَاصُ سِوَى رُسُلِ اللهِ وَأَنبيائِهِ)).
وقال في أوله: ((ولولا علمُنا اليقينيُّ بأنَّ هؤلاء النَّفَـرَ لا ينشُـرون مِن كلامِ فضيلتهِ إلا ما يوافق أهواءَهم أو يُطـابقُ أغراضَـهم!؛ لَمَا كَتَبْنا هذا التعقيب، ولَمَا أشَرْنا إليه مِن بعيدٍ أو قـريب، ولكنَّ الأمر - مِن قبل ومِن بعد - كما قاله الأئمّة: «ما مِن أحدٍ إلا رادٌّ ومردودٌ عليه : إلا النبيَّ صلى الله عليه وسلم» نصحاً للأُمّة، وَهَـذا نَفْسُـهُ تَماماً ما ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ سَعْدُ الحُصَيِّن حَفِظَـهُ اللَّه فِيمَا كَتَبَـهُ لِفَضِـيلَةِ الشَّـيْخ المُفْتِي (بِتـارِيخ: 15/8/1426هــ) - تَعْقِيبـاً عَلى كَلامِـهِ المَـذْكُور فِي (سَـيِّد قُطب)، حَيْثُ قـال له: «إِنَّ الحِـزْبِيِّين يَسْتَفْتُونَ لاستِغْلالِ الفَتْـوَى إِذَا كَـانَتْ فِي صـالِحِهِمْ، وَدَفْنِهَا إِذَا لَمْ تَصْلُح لِلدِّعايَةِ لَهُم؛ كَمَا فَعَلُوا هَذِهِ المَرَّة، وَمَا قَبْلَها مُنْـذُ عَهْـدِ ابْنِ بَاز رَحِمَهُ اللَّه»، فَنَقُول وبِاللَّهِ تَعالى نَصُولُ وَنَجُول: إِنَّ أَهْلَ العِلْمِ دائِماً عَلَى كَلِمَةٍ وافِيَةٍ كافِيَةٍ شـافِيَة؛ أَنَّ "مَن عَلِمَ حُجّـةٌ عَلى مَن لا يَعْلَم"،. وَقَدْ فاتَ هَؤُلاءِ الفَرِحِينَ بِهَذا المَنْقُول عَن فَضِيلَتِه نَفَـعَ اللَّهُ بِه أو فوّتوا على أنفسهم!! - ما وَرَدَ عَن فَضِيلَتِهِ نفسِه وَفّقهُ اللَّه - مِن جَوابٍ تَالٍ لِتِلْكَ الكَلِمَة - عَلَى ما نُقِلَ عَنْهُ بِصَوْتِهِ – رَدًّا عَلى مَن طَعَنَ فِي الصَّحابِي الجَلِيل مُعاوِيَة بن أبِي سُفيان وَكَـانَ المَنْقُولُ هُوَ كَلامَ (سـيّد) نَفْسِـهِ - دون ذِكـره له باسْـمِهِ -؛ فَكَـانَ جَوابُهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَفَـعَ بِه- ما نَصُّـهُ: «هَـذا قَـوْلٌ باطِـلٌ، وَقائِلُـهُ ضالٌّ مُضِلٌّ، مُكَـذِّبٌ لِلحـقِّ، مُنْكِـرٌ لِلحـقّ»، وَقـالَ رَدًّا عَلى كِلَمَـةٍ أُخْـرى قالَهَا (سَـيّدٌ) نفسُـه: «هَـذا كَلامُ بـاطِنِيٍّ خِـبيث، أو يَهُـودِيٍّ لَعِين، ما يَتَكَلَّمُ بِهَذا مُسْلِم»)) انتهى كلام الحلبي.
وهـذا هـو جوابنـا تمامـاً على صـنيع الحلـبي الـذي يسـتغل بعض الفتاوى أو الكلمات التي تصدر من الأئمة الثلاثـة، والإعـراض عن الفتاوى الأخرى؟!

أقول:
ومما يجدر التنبيه عليه هنا؛ أنَّ مقال الحلـبي سـالف الـذكر الـذي ردَّ فيه خطأ سماحة المفـتي اشـتمل على أمـور تنقض مـا يُنكـره الحلـبي على السـلفيين من ردهم عليـه في ثنائـه على رسـالة عمان!:
1- فالحلبي يُنكر على السلفيين أنهم يردون عليه خطأً قديماً، لأنَّ ثناءه على رسالة عمـان كـان في خطبـة جمعـة بتـاريخ 8 شـوال 1426هـ، الموافـق 11/11/2005 بـالإفرنجي، والـرد على ثنائـه كـان في نهايـة عـام 2010 بـالإفرنجي، فهـو يسـتغرب سـكوت السلفيين عليه طيلـة هـذه المـدة، مـع أنهم لم يطَّلعـوا على هـذا الثناء إلا بعد ظهور انحرافاتـه المنهجيـة وتأصـيلاته الباطلـة، بينمـا الحلبي نفسه يُنكر في عام 2009 بـالإفرنجي ثنـاء المفـتي الـذي كـان في كتـاب التوحيـد/ الـدرس السـادس، تـاريخ المحاضـرة: 24/6/1426هـ، 2/8/2005 بالإفرنجي!، بالدعوى نفسها وهـو أنَّ البعض أطلعـه على هـذا الكلام القـديم الـذي انتشـر واسـتغله الحزبيـون!، فقـد قـال الحلـبي في أول رده: ((فَقَـدْ أَوْقَفَنَـا بَعْضُ الإِخْوَةِ الغَيُـورِين -مِن طَلَبـةِ العلمِ -جـزاهم اللـهُ خـيراً-عَلَى كَلامٍ مَنْسُوبٍ إلى فَضِيلَةِ الشَّـيْخِ المُفـتي عَبـد العَزِيـز بِن عَبـد اللَّه آلَ الشّيخ -وَفّقه المَـوْلى-: فِيـهِ شَـيْءٌ مِن الـدِّفاع (العـامّ) عَن بَعْضِ كَلاَمِ (الكاتب) سيّد قُطب -غفر الله له -الَّذِي فِيهِ انْحِرافٌ، وَغُلُـوٌّ، وَمُخَالَفَاتٌ شَرْعِيَّة ،وعقائديّة، ثم رأيْنا أَنَّ كَلاَمَهُ -حَفِظَـهُ اللَّه- قَـد (سَوَّقَهُ) كَثِيرٌ مِمَّن عُرِفُـوا بِالحِزْبِيَّةِ وَنُصْـرَتِهَا، فَضْـلاً عَن انتِشَـارِهِ فِي عَـدَدٍ كَبِـيرٍ مِن صَـفَحاتِ (الإِنْتَـرنِت)؛ فَـرِحِينَ بِـه أصـحابُهُ وناشروه! مُسْتَغِلّيَنَهُ لِضَرْبِ أَهْلِ السُّنَّة، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَف)).
2- كون دفاع المفتي عاماً - كما وصفه الحلبي في كلامه السابق - لم يسوِّغ للحلبي السكوت عن خطئـه، لكنـه يُطـالب السـلفيين بترك الرد عليه في ثنائه على رسالة عمان بدعوى أنَّ ثنـاءه كـان

عاماً!، فيقول: ((ثُمَّ أطْلَعْتُهُ على تلـكَ الكُلَيْمَـات (!) الـتي تحـوِي ثنائي العامَّ - في خُطْبَتِي المشهورة - على عُمومِ فَحْوَى الرِّسالة المذكورة))!.
3- اعتذار سـماحة المفـتي لسـيد قطب بكونـه يكتب بلغـة عاليـة وأسلوب ثقافي إنشائي قـد لا يفهمـه البعض كمـا أراده سـيد، لم يقبله الحلبي فقال في رده: ((فَجَوابُهُ مَا قَالَـهُ شَـيْخُ الإِسْـلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «دَرْءِ التَّعَارُض» (6/171) لَمَّا ذَكَــرَ -رَحِمَـهُ اللَّه- مَن لا يُوافِقُونَ بَعْضَ أَقْوالِ أَهْلِ البِدَع؛ لَكِنَّهُم (يتلمَّسـون) لهم الأعـذارَ؛ فـ: "يَقُولُـون: نَحْنَ لا نَفْهَمُ هَـذا! أَو يَقُولُـون: هَـذا ظـاهِرُه كُفْـرٌ!! لَكِن قَد تَكُونُ لَهُ أَسْرارٌ وَحَقـائِقُ يَعْرِفُهـا أَصْـحابُها"!!، فَمَـا أَشْـبَهَ الأَمْسَ بِاليَوْم؟!!))، وكلام شيخ الإسلام رحمه اللـه هـذا كـان في معـرض رده على الـذين يعتـذرون لابن عـربي في مسـألة وحـدة الوجـود!، بينمـا الحلـبي يعتـذر لرسـالة عمـان بقولـه: ((صِـيغَتْ "رسالة عمّان" بلُغة "دبلوماسيَّة"؛ لأَنَّها في الأصل مُوجَّهة لفئـاتٍ معيَّنَة مِن النّاس؛ وليس لعامَّتِهِم، حتى يعرفوا حقيقة دينِ الإسلام ولو بالجملة))، والسـلفيون لا يقبلـون منـه هـذا الاعتـذار كمـا لم يقبل اعتذار سماحة المفتي!، ويذكرون في ردهم عليه كلام شيخ الإسلام رحمه الله فيمن يعتذر لأهـل بدعـة الاتحـاد والحلـول، فلا يقبل هذا الحلبي أيضاً، ويعده من الغلو!، أو يعده تكفيراً له!.
4- اعتــذار ســماحة المفــتي لســيد قطب بكونــه ليس من أهــل التفسير ولهذا صدرت منه بعض الأخطاء، كذلك لم يقبلـه الحلـبي فقال في رده عليه: ((مَنْ «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ» كَيْفَ يَخُـوضُ فِيمَا لاَ يَدْرِي؟! وَكَيْفَ يُمْكِنُ ضَبْطُ عَشْوَائِهِ فِيهِ؟! كَـ(طَبِيبٍ) عَمِلَ مُهَنْدِساً!، أو مُزارِعٍ عَمِـلَ نَجَّاراً؟! فَـأَيُّ فَسَـادٍ سَـيُنْتِجُ ذا إِذَنْ!!))، بينما يعتذر لرسالة عمان بقوله: ((صـدرَتْ باسـمِ وليِّ أمـرِ بلادِنا "الملك عبد الله الثاني بن الحسـين" جمَّلَـهُ اللـهُ بتقـواه، وليست صــادرةً مِن وزارة أوقــاف، أو هيئة جامعيّــة، أو أيّ جهة أُخــرَى

غـيره))!، فنقـول: مَنْ كـان هـذا حالـه هـل توصف رسـالته بأنهـا سباقة لشرح رسالة الإسلام الحق الوسطية؟!
5- وصفُ سماحة المفتي لسيد قطب بالغَيرة والحميـة الإسـلامية والجهاد في سبيل الله والشهادة!!، رده الحلـبي بقولـه: ((الغَيْـرَةُ الإِسْــلاَمِيَّةُ، وَالحَمِيَّةُ لِلإِسْــلاَمِ أَيْضــاً هِيَ الَّتِي دَفَعَتِ الخَــوَارِجَ لِلتَّكْفِـيرِ، وَالمُعَطِّلَـةَ لِلتَّأْوِيـلِ، وَالمُشَـبِّهَةَ لِلتَّجْسِـيمِ، وَالـرَّوَافِضَ لِلسَّبِّ، وَالمُرْجِئَةَ لِلتَّخْـذِيلِ، وَالقَدَرِيَّةَ لِلنَّفْيِ، وَ..، وَ..!!!، ومـا مِن مُبتـدعٍ ولا مُنحـرفٍ إلا ولـه شـبهةٌ يتـترَّسُ بِهَـا، والنِّيَّةُ الحَسَـنَةُ لاَ تَجْعَـلُ البَاطِـلَ حَقًّا، وَ«كَمْ مِنْ مُرِيـدٍ لِلحَـقِّ لَنْ يُصِـيبَهُ»))، بينمـا اعتذر لرسالة عمان بقوله: (("رسالة عمّان" شَرحٌ مُـوجزٌ وعـامّ، وبعِبـاراتٍ لطيفـةٍ غـير عَسِـرَة؛ تُبَيِّنُ شـمائلَ الإسـلام وخِصـالَه العِظـام؛ دَفَـعَ إلى كتابتِها الواقـعُ المـرُّ الـذي يعيشُـهُ الإسـلام والمُسـلمون في ظِـلِّ المتغيِّرات العالميَّة الكثـيرة))، وقولـه: ((فلْنَتَذَكَّرْ جميعاً الظَّرْفَ الذي يعيشُهُ المُسلمونَ، والحالَ الواهيَ الواهِنَ الذي تحياهُ الأُمَّة، والضعفَ الساريَ في جَسَـدها، والتبعيَّة الشديدة المفروضة عليها؛ مِن أعدائِها شرقاً وغَرباً)).
6- ألزم الحلبي سماحة المفـتي بعـدم مخالفـة العلمـاء في سـيد قطب فقال: ((وَالظَّنُّ الحَسَـنُ بِفَضِـيلَةِ الشَّـيْخِ المُفْتِي -نَفَـعَ اللَّهُ بِه- لَوْ أُوقِفَ عَلَى هَذِهِ الحَقائِقِ- أَو بَعْضِـهَا - أَنْ لا يُخَـالَفَ فَتَـاوَى مَشـايِخِ العَصْـرِ وَعُلَمائِهِ - مِمَّنْ هُم فِي طَبَقَـةِ شُـيُوخِه -؛ وَأَوَّلُهُم وَأَوْلاهُم سَلَفُهُ فِي مَنْصِبِ الإِفْتاءِ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بِن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى- وَهـوَ مَن هـو، فعنـدما نُقـل لسـماحتِه - رحمه الله - كلامُ (سيّد قطب) في نبيِّ الله موسى عليه السـلام، وَقَوْلُهُ فِيهِ؛ أنّه: «نموذجٌ للزعيمِ المُنْدَفعِ العصبيِّ المزاجِ»!!، قـال سماحتُهُ: «الاسـتهزاء بالأنبيـاء رِدَّةٌ مسـتقلةٌ»))، بينمـا الحلـبي لا يرى (الإلزام) في الحكم على الأعيان!!!.

فمــا الفــارق بين رد الحلــبي على ســماحة المفــتي، وبين رد السلفيين على الحلبي؟!
لمـاذا الأول غـير مسـتنكر، بينمـا الثـاني مسـتنكر عنـد الحلـبي وحزبه؟!

وفي خاتمة هذا الملخص أقول:
- قد تكلَّم في (علي الحلبي) جماعةٌ من أكابر أهل العلم في هـذا العصر، وحـذَّروا منـه ومن مسـالكه في تـزيين الباطـل وتحريـف الكلام، منهم علمــاء اللجنــة الدائمــة (ســماحة المفــتي الشــيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله، والشيخ عبداللـه الغـديان رحمـه الله، والشيخ صالح الفوزان حفظه الله) فقالوا في فتـوى خاصـة بـه، جـاء فيهـا: ((بنـاه مؤلِّفه على مـذهب المرجئة البـدعي الباطل))، ((وهـذا إنما هو مـذهب المرجئة))، ((تعليقه على كلام مَنْ ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم ما لا يحتمل))، ((فـــإنَّ اللجنة الدائمة تــرى أنَّ هــذين الكتــابين: لا يجــوز طبعهما ولا نشــرهما ولا تــداولهما لما فيهما من الباطل والتحريــف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين؛ وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم، وأنَّ العلم أمانة لا يجوز نشــره إلا على وفق الكتــاب والســنة، وأن يقلع عن مثل هــذه الآراء والمســلك المــزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلــوم أنَّ الرجــوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم)).
وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعـالى في تقريظه لكتـاب رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة: ((على الأخ الشــيخ علي بن حسن إذا كان ولا بُدَّ مِن نقل كلام أهلِ العلم أن يسـتوفِيَ النَّقـلَ مِن أوَّله إلى آخره، ويجمعَ كلام العـالم في المسـألة من مُختلـفِ كُتُبِه حتى يتَّضحَ مقصوده، ويــردَّ بعض كلامه إلى بعض، ولا يكتفي

بنقل طرف ويترُك الطَّرَف الآخر؛ لأنَّ هذا يسبِّبُ سوءَ الفهم وأن ينسِبَ إلى العالم ما لم يقصِده)).

ولما بلغه دعوى أنَّ اللجنة الدائمة رجعت عن فتواها في الحلبي قال الشيخ الفوزان حفظه الله: ((هذا كذب كله، اللجنة ما تراجعت، ولا تَراجُع إن شاء الله عن الحق وبيان الباطل، ولا زار اللجنة أحد، ولو زارها؟! ماذا إذا زارها؟!، اللجنة ما تتراجع عن الحق أبداً، ومن الواجب أنه هو الذي يتراجع عن الباطل ويتوب إلى الله عز وجل)).

ولما قيل له: هل صحيح أنَّ خلاف اللجنة الدائمة مع علي الحلبي خلاف صوري؟

كان جوابه حفظه الله: ((ما احنا بحاجة لإنسان جديد يأتي ويلخبط الناس بأفكاره وجهله وتخرصاته، ما احنا بحاجة لأمثال هؤلاء، يكفينا قول علمائنا وما دونوه في الكتب الصحيحة من كتب الفقه وكتب العقيدة، يكفينا هذا ونمشي عليه، ونترك هذه الكتابات الجديدة، وهذا التعالم الجديد الذي شغل الشباب وشغل الناس)).

ولما سُئل الشيخ عبدالله الغديان رحمه الله عن علي الحلبي قال: ((اتركوه، لأنَّ هذا هو الذي يقود مذهب المرجئة في المملكة)).

وممن حذَّر من الدراسة عند علي الحلبي وردَّ عليه بعض تأصيلاته وأنكر عليه دفاعه عن أبي الحسن المأربي وأضرابه وأصولهم الباطلة؛ الشيخان أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله ومحمد بن عبدالوهاب البنا رحمه الله.

وهذا كله قبل أن يُخرج الحلبي كتابه [منهج السلف الصالح] الذي أظهر فيه - وفي غيره من كتبه ومقالاته ومجالسه الصوتية - الأصول المخالفة لمنهج السلف الصالح!!.

ثم بعد ظهور حاله؛ صـرَّح بتبديعـه كـلٌّ من الشـيخ زيـد المـدخلي والشيخ ربيع بن هادي المـدخلي والشـيخ عبيـد الجـابري والشـيخ محمد بن هادي المدخلي والشيخ عبدالله بن عبدالرحيم البخــاري حفظهم الله وغيرهم من أهل العلم والمشـايخ الفضـلاء في عـدد من البلدان.

ومما قاله فيـه الشـيخ ربيـع بن هـادي المـدخلي حفظـه اللـه في جلسة خاصـة: ((ما بدَّعتُ علي حسن حـتى لا تكـون فرقة، ولكن أبى إلا الحــرب!، يعــني هــذه الأمــور كلها وأنا صــابر عليه!، وأنا أصــبر!، أدانه العلمــاء شــوف لأنه مــرجيء وخــائن في النقل، ويجيــني النــاس وأنا ألطف الجو وأجي أدافع عنه، وأقــول: كلهم ســلفيون، والحزبيــون يطعنونــني بخنجــر، أدانه العلمــاء أدانــوه بالبدعة وقالوا عنه أنه صاحب فتنة وأنه خـائن يسـرق كلام غـيره ومع هذا وأنا صـابر عليه بـارك الله فيك، وهـذا الصـبر الطويل لو عنده شرف ولو عنده مروءة لكان هنـاك فائـدة، قـام أَلَّف كتـاب ضـدي، أَلَّف كتـاب ثـاني ضـدي، وأنا صـابر عليه بـارك الله فيك، وفتح موقع ضدي، وأنا صابر عليه)).

وقال فيه: ((عليٌّ الحلبي من أحط أهل البدع)).

وقال: ((إنَّ علي حسن على ضلال كبير وضـلالات وفتن لا يعلمهـا إلا الله)).

وقال فيه الشيخ عبيـد الجـابري حفظـه اللـه تعـالى: ((أنا أعـرف الشيخ ربيع من سنين كثـيرة، وعـرفت عنه وفقه الله تعويله على الدليل، بعد أن ينصح المخالف حتى ينفـد صـبره، وبعد ذلك يقـول ما توصل إليـه، وقد قـام الـدليل عنـدنا فيما اطلعنا عليه من قبل الشــيخ ربيع أخينا الكبــير وفقه اللــه، ومن قبل قراءاتنا الــتي لم نظهرها أنَّ (علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد) المتلقب

بالأثري ليس صاحب أثر!، بل هو مبتدع ضال مضل، داعية ضلال، مفسد في العبــاد والبلاد. ومن خلال تجمعكم، ومن خلال شــبكة سحاب السلفية وغيرها إن كانت هناك مواقع مشارة، أُحَذِّرْ جميع المسلمين من هذا الرجل حيث كانت وجهته، وأدعوهم إلى بغضه ومفاصــلته في الله حــتى يراجع الســنة، ويتــبرأ من كل ضــلالة نشرها جملة وتفصيلاً علناً، كما أُحَذِّرْ أيضــاً من المركز المســمى "مركز الإمـام الألبـاني"، فما هو إلا مصـيدة وفخ وشـبكة ينصـبها علي وأتباعه؛ لتضليل المسلمين والمسلمات)).

- وأما العلامة المجاهد والشيخ الفاضـل ربيـع بن هـادي المـدخلي حفظه الله؛ فقد أثنى عليه أكابر العلماء الثلاثة - ممن يتمسَّح بهم الحلبي وحزبه! - وغيرهم، وأيدوا ردوده وأشادوا بها، منهم الشيخ ابن باز والشـيخ الألبـاني والشـيخ ابن عـثيمين والشـيخ مقبـل بن هادي الوادعي والشيخ محمد آمان الجامي والشيخ أحمـد النجمي رحمهم اللــه، والشـيخ صـالح الفـوزان والشـيخ صـالح اللحيـدان والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ والشيخ عبدالمحسـن العبـاد حفظهم الله، وغيرهم من العلماء والمشايخ.

وقد أحسن مَنْ قال:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

قال الإمام الشيخ الألباني رحمه الله في شريط [الموازنات بدعة العصر]: ((وباختصار أقول: إنَّ حامل راية الجرح والتعـديل اليـوم في العصر الحاضر وبحق هو: أخونا الدكتور ربيع، والــذين يــردون عليه لا يـردون عليه بعلم أبـدًا، والعلم معه. وإنْ كنتُ أقـول دائمًا وقلتُ هــذا الكلام له هاتفيًا أكــثر من مــرة: أنه لو يتلطَّف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من النـاس سـواء كـانوا معه أو عليه. أما من حيث العلم فليس هنـاك مجـال لنقد الرجل إطلاقًـا، إلا ما أشــرتُ إليه آنفًا من شــيء من الشــدة في الأســلوب. أما أنه لا يُــوازِن: فهــذا كلام هزيل جــدًا لا يقوله إلا أحد رجلين: إما رجل

جاهل فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض، وهـذا لا سـبيل لنا عليه إلا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط)).
وقـال العلامـة الشـيخ مقبل بن هـادي الـوادعي رحمـه الله في شـريط [الأسـئلة السـنية لعلاّمة الـديار اليمنيـة، أسـئلة شـباب الطائف]: ((مِنْ أبصر النـاس بالجماعـات وبـدخن الجماعـات في هـذا العصر: الأخ الشـيخ ربيع بن هـادي حفظه اللـه، مَن قـال له ربيع بن هـادي: إنه حـزبي فسينكشف لكم بعد أيـام إنه حـزبي!!، ستذكرون ذلـك، فقط الشـخص يكـون في بـدء أمـره متسـترًا ما يحب أن ينكشف أمـره لكن إذا قـوي وأصـبح له أتبـاع ولا يضـره الكلام فيه أظهر ما عنـده!!، فأنا أنصح بقـراءة كتبه والاسـتفادة منها حفظه الله تعالى)).
وقـال أيضًـا كما في [شـريط ثنـاء العلمـاء على الشـيخ ربيع - تسجيلات منهاج السنّة]: ((بحمد لله أهل السنة يغربلون المجتمع غربلة؛ الشيخ ربيع، "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظـاهرين لا يضـرهم من خـالفهم ولا من خـذلهم حـتى يـأتي أمر الله وهم على ذلك"، الشيخ ربيع في أرض الحـرمين ونجـد، نعم بحمد الله يغربل الحزبيين غربله ويبيّن ما هم عليه)).
وقـــال أيضًـــا في جـــواب له على ســـؤال: ((وأنا أنصح الأخـــوة بالاستفادة من كتب أخينا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى: فهو إن شاء الله بصير بالحزبيين، ويخرج الحزبية بالمناقيش، قال بعضـــهم: إنّ بعض المُحشِّـــين على الكشـــاف يخـــرج الاعـــتزال بالمنـــاقيش، هـــذا أيضًـــا يخـــرج الحزبية بالمنـــاقيش، أنا أنصح بالاستفادة من كتبه، وكذلك بالاستفادة من أشرطته)).
وقال في كتـاب [تحفة القـريب والمجيب] لما سـئل عن العلمـاء الذين يرجع إليهم؟ قال: ((والشـيخ ربيع بن هـادي المـدخلي: فهو آية من آيات الله في معرفة الحزبيين)).

- وسُئل علي الحلبي قديماً السـؤال الآتي: ما هو رأي الشـيخ في الشيخ ربيع المدخلي والشيخ مقبل الوادعي؟
فكان جوابه: ((مثلي لا يُسأل عنهما، هما يُسألان عني)).
فقال له السائل: ما رأيكم فيمن يقول عن الشـيخ ربيع أنه عنـده غلو في مسألة الردود؟!
فقال الحلبي: ((هذا غير مقبول منه هذا القـول!!!، وإن كُنت أريد أن أقول: يُقبل منه هذا القول بالنسبة لغيره ممن يُخـالف الشـيخ ربيعاً، لأنَّ الذين يُخالفون الشيخ ربيعاً في العادة لا ينتقـدون عليه أنه عنده غلو في الردود، هـذا انتقـاد مقبـول - قد يكـون له وجهة نظر، وإنْ كانت باطلة ومردودة وغـير مقبولة لمن له تلطـفٌ في العبارة وانتقادٌ لا يرجع بالطعن على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى - ومع ذلك؛ فإنَّ الأمر كما قلتُ: هذه تهمـةٌ باطلة ومـردودة!، بل إنني أقـول كما قـال شـيخنا رحمه الله: والله لقد وفَّق الله لهـذه الأمّة في هذا الزمن بالشيخ ربيع حـتى يُـبيِّن حقيقة ما عليه كثـير من المنحرفين عن الحق، المخالفين لسنَّة سيِّد الخلق صلى الله عليه وسـلم؛ ولـولا ما وفَّقَ الله إليه الشـيخ ربيعـاً في مثل هـذه الـردود لكـان كثـيرٌ من الـذين ردَّ عليهم لا يزالـون عند كثـير من النـاس قـادة وسـادة ومفكـرين وحركـيين ومفسـريين وكـبراء و..و..و.. إلى آخر هذه الأمور.
الشيخ ربيع كما قـال شـيخنا فيه: "هو إمـام في الجـرح والتعـديل في هذا العصر"، وقال شيخنا رحمه الله فيه: "لم أجد عليه غلطاً منهجياً فيما كتب"، هذا ليس يعني بمعصوم، هو ليس بمعصوم، لا هو يقـول عن نفسه بأنه معصـوم، ولسـنا نحن نقـول عنه أنه معصوم، لكنَّ عندما لا يكون من الإنسـان غلط منهجي فـإنَّ هـذا يـدل على وضـوحه، وعلى ظهـوره، وعلى بيانه، وعلى صـلاحه، وعلى اسـتقامته، أما أن يغلط في مسـألة جزئية أو فرعية أو في تركيبة لغوية أو شيء من ذلك فهـذا أمـرٌ طـبيعي لا ينجو أحدٌ منه

ممّن مسك قلماً أو ألّف كتاباً)) [شريط مسجَّل بعنوان (منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله) من تسجيلات مجالس الهدى/ الجزائر، الوجه: ب] وهو منقول من مقال بعنوان [وقفة للاعتبار ... القول الجلي للكلام الذي يُدين الحلبي] في شبكة سحاب.

وردَّ الكاتب باسم خلف - وهو أحد المشرفين البارزين في منتديات الحلبي - في إحدى تعليقاته [في مقال بعنوان "سؤال لمن يعلم فقط!!"] على الكاتب (الصالحي! = عبدالله أحمد العلي!) الذي قلَّل من شأن الشيخ ربيع وعلمه!!، فنقل المشرف في هذا التعليق عدة تزكيات للشيخ ربيع حفظه الله، منها سؤال وجِّه لشيخه الحلبي [من خلال اللقاء الذي جرى مع علي الحلبي على السكايب بتاريخ الأحد 25 ربيع الثاني1428ه، الموافق 13-5-2007 بالإفرنجي]؛ والسؤال هو: هل ما زال الشيخ ربيع حفظه الله حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟! فكان جواب الحلبي: ((هذا هو الظن به، وهذا هو الأمل به، جزاه الله خيراً، ورفع الله قدره، وأعلى الله مقامه، لكنَّ الشيخ ربيع على كونه بهذه المنزلة السامية الرفيعة هو كغيره من أهل العلم قد يصيب وقد يخطئ، لكن نحن على يقين أنَّ صوابه أضعاف أضعاف خطئه، وأنَّ خطأه إنْ صدر فإنما يصدر باجتهاد وعلم وبديانة وبتقوى وبحرص على هذه الدعوة والعقيدة، وكثير مما قاله الشيخ ربيع وحذَّر منه مما قد يخالفه فيه غيره نرى أنَّ الزمن يأتي ويجري بما يوافق قول الشيخ ربيع وما يخالف غيره!، فهذا في الحقيقة يجعلنا أكثر منه قرباً، وأكثر تقديراً، وأكثر له إشادةً، ولكن هو في إطاره البشري الذي لا يخرج عما ذكرت من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"؛ ولا أقول هذا في الشيخ ربيع فقط!، وإنما أقول هذا في كل إنسان وطئ الحصا من غير رسول الله

والأنبيـاء والرسـل؛ من الصـحابة إلى غـيرهم، إلى هـذه السـاعة، وإلى قيام الساعة.
وإنما أقــول ذلــك؛ حــتى لا نتهم بأننا نغلو في الشــيخ ربيع!، أو نتعصب للشيخ ربيع!، أو ندَّعي العصمة للشيخ ربيع!، ولسنا كذلك بالصــورة العكســية؛ أننا نطعن بالشــيخ ربيع!، أو نقلِّل من قــدر الشيخ ربيع!، أو نُزَهِّد في علم الشـيخ ربيع، الشـيخ ربيع من أجلاء وأفاضل أهل العلم وأهل السُّنَّة، ودعـاة المنهج السـلفي في هـذا العصر، فليعرف الذين لم يُعطوه قـدره، وأن يتقـوا الله ربهم في هــذا الشــيخ، وبالمقابل أولئك الغــالون عليهم أن يخفِّفُــوا من غلوائهم حتى لا يكونـوا بغلـوهم هـذا سـبباً لصـدٍّ النـاس عما عند الشــيخ ربيع من الحــق، ونســأل الله أن يطيل في عمــره، وأن يحسن في عملـه، ويجمعنا وإيـاكم وإيـاه في هـذه الـدنيا تواصـيا بـالحق والصـبر، وففي الآخـرة في مقعد صـدق عند مليك مقتـدر وما ذلك على الله بعزيز، والله الهادي إلى سواء السبيل)).

وبعد هذه النقول؛ أقول كما قال الأول:

فهذا الحقُّ ليس به خفاءُ ***** فدعني من بنياتِ الطريقِ

أسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص والسداد، وأن يوفِّقنـا للعمـل على وفق ما يحب ويرضى، وأن يغفر لنا ما قدَّمنا وما أخرنا، وأن يختم لنا بالحسنى.
وصل اللهم وسلِّم على نبينا محمـد وعلى آلـه وصـحبه ومَنْ سـار على نهجه إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ليلة الجمعة الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة 1433هـ

الموافق 11/ 10 /2012 بالإفرنجي